

عجز التعددية السياسية في أداء الوظيفة التمثيلية في الديمقراطيات الراسخة

المدرس. محمد صابر كريم

أ.د. رشيد عمارة ياس

كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية - العراق

كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية - السليمانية - العراق

hamma_sabir@yahoo.com

المخلص

إنَّ التعددية السياسية بوصفها ظاهرة حديثة للحياة السياسية في الدول الديمقراطية، قد ظهرت و تكونت في الأصل بسبب طبيعة التنوع والاختلاف للمجتمعات، وهي خاصية وميزة المجتمعات على إختلاف أنواعها. إنَّ البحث في هذه الظاهرة تستوجب الإشارة إلى تلك التطورات والتغيرات الكبيرة والجزرية التي أتت بها حركة النهضة وتيار الحداثة السياسية، وكانت الثورات الديمقراطية في كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هي أحد تلك التغيرات والتطورات، إذ نجحت في إسقاط الأنظمة الملكية المستبدّة أو وضعت حدّاً لها من جانب، ومن جانب آخر، تمت وضع أسس نظام سياسي جديد، التي تمثل في الديمقراطية التمثيلية. كانت تحقيق الحقوق المدنية والسياسية للمواطن أحد أهداف الرئيسة لهذا النظام، والتي في الأساس، ظهرت تحت تأثير تلك الثورات والحركات الراديكالية، تطلب المشاركة السياسية للمواطن في عملية إدارة المجتمع.

نظراً لطبيعة التعددية السياسية التي أتت بها الثورة الصناعية وتلك الثورات الديمقراطية، من جهة، وقيام النظام الديمقراطي التمثيلي على عنصرين رئيسيين وجوهريين، هما الإنتخابات والسلطة التشريعية، من جهة ثانية، كل ذلك في الحقيقة كانت تستدعي أن تتم إنتخاب المسؤولين الرئيسيين و النواب على أساس الإقتراع الحر العام والذي فيه يقوم المواطنون بإنتخاب ممثليهم، الذين هم مرشحوا مكونات التعددية السياسية، لتلك المناصب. إنَّ تلك العملية قد أتت إلى الوجود أحد أهم وظائف التعددية السياسية والتي هي وظيفة التمثيل، لكن هذه العملية كانت تعاني ومنذ البدء من مكامن النقص والخلل البارزين و الكبيرين، لاسيما وأنَّ مكونات التعددية السياسية الرئيسية، وخاصة تلك التي تعرف بأحزاب السلطة، قد أخذوا بالإبتعاد عن تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية للمواطن في إنتخاب ممثليهم. وهذا الشيء قد أدى إلى وضع الديمقراطية التمثيلية في مواجهة إنتكاسة ومصاعب كبيرة وقاسية، والتي في نتائجها أصبحت عجز وتهافت التعددية السياسية في وظيفة تمثيل المواطنين، كي تكون أحد ظواهر الرئيسة للحياة السياسية في الديمقراطيات التمثيلية، لاسيما تلك التي تعرف بالديمقراطيات الراسخة.

بوخته

پرۆسه‌ی دیموکراتی له ده‌وله‌ته دیموکراتیه نوێیه‌رایه‌تیه‌کان به‌گشتی و دیموکراسیه پێشکه‌وتوه‌کان به‌تایبه‌تی، خاوه‌نی چه‌ند توخمێکی سه‌ره‌کیه که له خزمه‌تی پرهنسیپ و به‌ها سه‌ره‌کیه‌کانی دیاردی دیموکراسیدان، یه‌ک له‌و توخمه سه‌ره‌کیانه پرسی فره‌یی رامیاریه، به‌شیوه‌یه‌ک که ئەم فره‌یه‌یه وه‌ک مه‌رجێکی سه‌ره‌کی ئەم دیموکراسیه‌ته‌ی لیهاته‌وه. پێویسته ئاماژه بۆ ئەو راستیه بکری‌ت که دیاردی فره‌یی رامیاریی له‌پال ئەوه‌ی پێداویسیه‌ته‌کی واقعی ژبانی رامیاری کۆمه‌لگه دیموکراسیه‌که‌نه ئەوا پێداویسته‌یه‌کی گه‌وه‌ری دیاردی دیموکراسیه‌یه له‌وه‌دا که پرۆسه‌ی دیموکراسی به‌بێ بوونی دامه‌زراوه نوێیه‌رایه‌تیه‌کان، واته دروسته‌کانی خۆی نادات به‌ده‌سته‌وه. گرنه‌گرتینی ئەو دامه‌زراوانه‌ش برتیه له دامه‌زراوه‌ی یاسادانه‌ری، که‌ده‌یه‌ته ده‌سته‌به‌ره‌ری خواست و داواکانی تاکه‌کانی کۆمه‌لگه، یان ئەو تاکانه‌ی وه‌ک هه‌لبێژێردهر هاته‌وته ناو پرۆسه‌ی ده‌نگدانه‌وه بۆ هه‌لبێژاردنی نوێنه‌ره‌کانیان له دامه‌زراوه‌کانی رژی می فه‌رمانه‌ره‌ایدا. ره‌وتی په‌ره‌سه‌ندنێ ژبانی رامیاری و پرۆسه‌ی دیموکراسی نوێیه‌رایه‌تی له‌و ده‌وله‌ته دیموکراسیه‌نه‌دا، به‌ره‌وه‌رووی چه‌ندین کۆسپی سه‌ره‌کی بۆته‌وه، یه‌ک له‌و کۆسپانه بریتیه‌له شکسته‌یه‌کان یان که‌مه‌توانایی

المقدمة:

تمثل الوظيفة التمثيلية من المهام الأساسية والحيوية لمكونات التعددية السياسية في أي دولة تمتلك نظام سياسي توصف بأنها ديمقراطية نيابية، فالحياة السياسية الحديثة والمعاصرة في المجتمعات السياسية الحديثة، قامت على أساس تحقيق الحقوق السياسية والحقوق المدنية للمواطنين لاسيما في الدول التي حدثت فيها أولى الثورات الديمقراطية، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أو التي قامت فيها حركات رايكالية يمكن اعتبارها بمثابة ثورات ديمقراطية، كما تمثلها الحالة البريطانية في القرن السابع عشر. فال مواطن في هذه الدول وغيرها من الدول الأوروبية التي أصبحت فيمابعد أنموذجاً، أو بالأحرى تعرف بالدول الديمقراطية التمثيلية الحديثة، كانت طوال الحقبة المعروفة بالقرون الوسطى تعاني من شتى أنواع الإضطهاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، صاحبها عملية الحرمان العميق من الحقوق المدنية والسياسية.

لقد نتجت عن عملية الإضطهاد والحرمان العميقين تلك، ظهور مؤسسات سياسية في الأنظمة السياسية المعروفة بالملكيات المستبدة، لا تمثل المواطنين بأي شكل، لاسيما أفراد الطبقات والشرائح غير المنتمية إلى طبقتي الإقطاع والأرستقراطية، وبهذا أصبحت تحقيق تلك الحقوق في الظروف الجديدة التي أتت بها حركة النهضة، وفي مقدمتها تلك التغيرات السياسية الجذرية المتمثلة بتلك الثورات والحركات الثورية، من المهام الأولية والرئيسية للحركات السياسية الحديثة، والتي نشأت عنها فيمابعد الأحزاب والقوى السياسية، التي تطورت لتصبح في المرحلة المعاصرة ما يطلق عليها بمكونات التعددية السياسية.

وقد أصبحت مهمة تمثيل المواطنين في الهيئات والمجالس المنتخبة الحديثة من أهم المهام والوظائف التي وقعت على عاتق، أو بعبارة أدق أنيطت بمكونات التعددية السياسية أن تحققها وتعمل على تجسيدها الفعلي في المجتمعين السياسيين الحديث والمعاصر، لكن ما تشهده واقع العملية الديمقراطية في هذه الديمقراطيات التمثيلية الحديثة عموماً، والديمقراطيات الراسخة خصوصاً، وفيما تتعلق بمدى قيام مكونات التعددية السياسية في الأخيرة بتحقيق هذه المهام المهمة والحيوية تعطي صورة معاكسة ومخالفة لما كان توهم وتتوقع أن تتحقق وتتم تجسيده الفعلي في هذه الديمقراطيات. عليه ونظراً لأهمية هذا الموضوع وكونه جزءاً أساسياً من الأزمة التي تعاني منها هذه الديمقراطيات، وجدت من الضروري بحثها ودراستها.

إشكالية البحث

تمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في عدة أسئلة، أهمها تكمن في مدى تمكن التعددية السياسية ومكوناتها الرئيسة من التجسيد الحقيقي والواقعي للوظيفة التمثيلية في الدول الديمقراطية التمثيلية الحديثة، ومنها الديمقراطيات الراسخة، ومن ثم تحويل هذه الوظيفة بوصفها المهمة المركزية لهذه المكونات ومن خلال السلطة التشريعية والهيئات المنتخبة الأخرى، لكي تمثل المصالح الحقيقية للمواطنين في مجتمعات هذه الديمقراطيات؟ كذلك هل نجحت التعددية السياسية ومكوناتها الرئيسة من الأحزاب والقوى السياسية في جعل هذه الهيئات والمجالس المنتخبة، في أن تكون مؤسسات حقيقية لتحقيق المشاركة السياسية الحقيقية للمواطنين وأبناء الطبقات والشرائح الاجتماعية المتمثلة فيها؟ ولماذا أصبحت الهيئات والمجالس المنتخبة في الديمقراطيات الراسخة، مؤسسات ثانوية لأبل وفي بعض منها هامشية، وفي حالة من التوقع والتراجع من أن تكون مؤسسات رئيسة حيوية في النظام السياسي لهذه البلدان؟

فرضية البحث

تقوم الفرضية الرئيسة لهذا البحث في أن مكونات التعددية السياسية في الديمقراطيات الراسخة وغيرها من الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة كانت في مرحلة التأسيس والنشوء تشكل اللجنة الرئيسة وجوهر العملية السياسية في هذه الديمقراطيات، لكنهم أخفقوا في تحقيق الوظيفة التمثيلية بشكل تام وحقيقي. فبقيت موضوع المشاركة السياسية الحقيقية للمواطن في هذه الديمقراطيات، وبوصفها تجسداً رئيسياً وحيوياً لمفاهيم الحقوق والحريات السياسية للفرد في هذه المجتمعات، هدفاً ومطلباً غير محققة على نحو سليم وحقيقي، على الرغم من أن هناك العديد من شروط وعناصر الديمقراطية تتم الأخذ بها وإجرائها في هذه الدول، لاسيما عمليات التصويت الحر والمباشر، وقيام الانتخابات التنافسية، والضمان الدستوري للحريات والحقوق السياسية للمواطن وألخ... .

منهجية البحث

لقد أعتمدت في كتابة هذا البحث على منهجين أساسيين، الأول هو المنهج التاريخي كأداة و طريقة علمية لتقييم الوقائع والمعلومات التاريخية وتوظيفها علمياً في خدمة فرضية البحث الأساسية، والمنهج الثاني هو منهج التحليل السياسي كطريقة و وسيلة علمية لمعرفة و إستكشاف المعطيات و الحقائق التي كانت تتم عن طريقها تحليل الوحدات السياسية الأساسية في النظام السياسي، والمنهج المقارن بوصفها منهجاً تساعد على إجراء عملية المقارنة بين وحدثين سياسيتين أو أكثر، بهدف الوصول إلى الحقائق المتوخاة الوصول إليها في البحث.

هيكلية البحث

قسمت هيكلية البحث إلى مبحثين رئيسيين، الأول يتناول الإطار النظري المفاهيمي لكل من التعددية السياسية ومكوناتها الرئيسية، وذلك في مطلبين اثنين، الأول يبحث في مفهوم التعددية السياسية و تطورها، والثاني يبحث في الديمقراطية وتطوراتها التطبيقية. أما المبحث الثاني فهو يبحث في الوظيفة التمثيلية للتعددية السياسية ودورها في ترسيخ الديمقراطية، وذلك من خلال مطلبين، المطلب الأول يتناول جوهر الإشكالية التمثيلية للتعددية السياسية في الديمقراطيات الراسخة، والمطلب الثاني يبحث في العجز التشريعي والدستوري بوصفه تحدياً للديمقراطية التمثيلية وعوامل نشوئه.

المبحث الأول: في الإطار النظري

جاءت التطورات الراديكالية التي أحدثتها عصر النهضة ومآعبتها من الثورة الصناعية بأحداث و تطورات راديكالية على صعيد الأجتاماسياسي المجتمعات التي حدثت فيها، حققت تغيرات ثورية ومن أهم هذه التغيرات هي الأنظمة السياسية التي جاءت بها الثورات الديمقراطية، أو الحركات السياسية ذي المحتوى الديمقراطي. لقد حدثت تلك الثورات والحركات في البداية وبشكل أساسي وجوهري في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، هذه التطورات الأجتاماسياسية قد أحدثت تطورات مهمة وحيوية على صعيد الحياة السياسية فيها، وكانت من أهمها تتمثل في إقامة نظم حكم تقوم على مبدأ التمثيل الشعبي، وإنتخاب الهيئات والمجالس التمثيلية من قبل المواطنين، أو على الأقل من قبل الطبقات والشرائح الصاعدة التي تمكنت من قيادة هذه التطورات.

كانت عملية التمثيل ووصفها مبدءً جوهرياً وأساسياً في الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، تقوم بوجود هيئات ومجالس منتخبة من قبل المواطنين أو أكثرتهم، وفي مقدمتها السلطة التشريعية، على المشاركة السياسية للمواطن في عملية إتخاذ القرارات السياسية التي تهم حياتهم، وجاءت الأحزاب والتنظيمات السياسية لكي تحقق تلك المشاركة، وأصبحت تطلق عليها بالتعددية السياسية، والتي تضم عدة مكونات سياسية جديدة أصبحت تحاول الوصول إلى السلطة السياسية أو المشاركة فيها، من خلال الوسائل والآليات الديمقراطية. وبهذا أحتوت العملية الديمقراطية، التي كانت إنعكاساً لواقع الحياة السياسية الجديدة القائمة على الحراك السأجتاماعي، على تلك المكونات السياسية المتنوعة، من جانب، و المؤسسات التمثيلية الجديدة من جانب آخر. عليه وجدت بحث هذا الموضوع من خلال بحث الإطار النظري لأهم ظواهر ومؤسسات سياسية جديدة تقوم عليها الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، وذلك من خلال المطلبين التاليين:—

المطلب الأول: في مفهوم التعددية السياسية وتطورها

المطلب الثاني: في الديمقراطية وتطوراتها التطبيقية

المطلب الأول: في مفهوم التعددية السياسية وتطورها

تتميز المجتمعات على مر المراحل التاريخية المختلفة بكونها تحتوي على العديد من الجماعات و الفئات الأجتاماعية والسياسية والدينية والثقافية والإثنية المتنوعة، وهذا التنوع أصبحت ظاهرة أو خاصية ملازمة للمجتمعات السياسية الحديثة والمعاصرة، وهذا التنوع المتعدد الخلفيات للمجتمعات الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، قد إنعكست في حياتها السياسية وبشكل مباشر وأكثر جلاءً ووضوحاً. إذ فتحت العملية الديمقراطية وفي ظل وجود دساتير حرّة ديمقراطية، الطريق أمام تلك المكونات المتنوعة للدخول في الحياة السياسية من خلال أجهزة أو آليات خاصة بهم، التي إتخذت في البداية شكل التنظيمات والنوادي السياسية، ومن خلال

(١) تتم في هذا البحث إستخدام إختصارات (الإجتاماعية السياسية) و (الإقتصادية السياسية) و (السياسية الثقافية) و غيرها .

سيرورتها التاريخية نشأت منها الأحزاب والقوى السياسية التي قادت التطور الاجتماعي، بحيث أصبحت من غير ممكن الحديث عن نظام سياسي حديث قائم على الديمقراطية من دون الوجود الفعلي والنشط للأجهزة والآليات السياسية.

لغويًا "إن كلمة التعددية - Polyarchy) مشتقة من كلمتين يونانيتين تعنيان "متعدد" و"حكم"، وبهذا فهي تأتي بمعنى "حكم الكثرة"، وهو ما يميزها عن حكم الشخص الواحد، أو العائلة المالكة، أو حكم الأقلية، الأوليغارشية أو الأرستقراطية".^٢

تاريخياً وعلى الصعيد الفكري - الفلسفي، كانت هناك آرايان أو توجهان فكريان مختلفان ومتباعدان عن بعضهما البعض حول موضوع، التعدد والتوحد، بخلاف كل من (هوبس وروسو)؛ كان كل من "ب. كونستان وبرفوس - بارادول)، يرون بأنه يجب أن يسمح، بالتعبير على المسرح السياسي عن صراعات المصالح و التطلعات التي تنجم بشكل محتم عن تقسيم المجتمع إلى طبقات وفئات اجتماعية. فالبرلمان على سبيل المثال يجري تصوّره كحقل مغلق تتوافق فيه، عبر المفاوضة والتسوية، المناهج المختلفة، بل المتناقضة. فقد بدت الأحزاب مرتبطة بمجموعات اجتماعية محدّدة بشكل جيد: أحزاب فلاحية، أحزاب عمالية، أحزاب بورجوازية و..، وعلى هذا الأساس كان القانون الانتخابي يسعى لأن يضمن لها حصتها العادلة في توزيع المقاعد".^٣ وفي الارتباط أو من منظور العلاقة مع الديمقراطية بوصفها مفهوماً فلسفياً، فإن التعددية - Pluralism) تمتلك محتواً فلسفياً، ذلك لكونها تشتمل على "عمليات تصحيح وتوسيع معتبرين لفكرة التعددية، أن نمذّج عناصر معرفية، تخمينية، تحليلية ومنهجية للتعددية من أجل تطوير مفهوم حيوي - Dynamic) للديمقراطية بوصفها عملية وقدرة لكي يعكسها أو يتأملها ويعدلها وأخيراً لكي تأتي على أنفسنا".^٤

أما في حالة كون الديمقراطية إطاراً للتطبيق السياسي، ولاسيما عنصر المشاركة السياسية للمواطن في عملية اتخاذ القرارات، أو الحد الأدنى - The minimum) من عملية المشاركة تلك، والتي هي مشاركة الفرد في الشؤون المتعلقة بالحياة العامة، فإن (وليام أي. كونولي - William E. Connolly) يتحدث عن ذلك ويقول ((في الحقيقة ونظراً للغموض الذي يكتنف الديمقراطية، خاصة تلك الأشكال أو الصيغ الذي ينفخ روح خصامية - agonism)، والذي يحصل فيه ثقافة النسب - The culture of genealogy) على موقع قدم قوي، فإن تلك الأشكال من الديمقراطية الترابطية والتوسطية، يمكن أي شخص أن يستخدم أسس لغز البقاء من خلال المشاركة في السياسات العامة، والذي يشكل دوري يربك ويمسح العناصر الذي يحكم ثقافة لاشعورية)).^٥ ومن الناحية المفاهيمية وعلى أساس مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية في المجتمع، والضمان الدستوري لحق الأحزاب والقوى السياسية في التعايش والعمل والفعالية السياسية بهدف المشاركة في السلطة السياسية والتأثير على القرار السياسي في مجتمعها نجد (منتدي الفكر العربي) يعرف التعددية السياسية بأنها ((هي إقرار وإعتراف بوجود التنوع الاجتماعي، وبأن هذا التنوع لا بد أن يترتب عليه خلاف أو إختلاف في المصالح والاهتمامات والأوليات. وتكون التعددية السياسية هنا هي إطار مقنن للتعامل مع هذا الخلاف أو الإختلاف بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة))^٦ من خلال تحليله لمؤسسة الحكم، يقوم (روبرت أ. داهل) بالربط بين مصطلحي التعدد والحكم، ليؤسس لمفهوم "الحكم المتعدد - Polyarchy) لكي يصف لنا النظام السياسي الذي يمنح العديد التحكم بالسياسة، لكنه ومن خلال ذلك ميّز المدى الناقص الذي كان تحققه الديمقراطية الليبرالية في أمريكا، و أوروبا وبلدان أخرى مع الحكومات النيابية. معترفاً بذلك بأن ماعدى الصوت، مع بعض الاستثناءات..، فإن مصادر التأثير على السياسيين والعملية السياسية موزعة بشكل غير متساو".^٧

ربما يكون موضوع التعددية الثقافية - Multi-cultural) بوصفها ظاهرة جديدة في المجتمعات المعاصرة، لا سيما تلك التي تتبنى الأسلوب الديمقراطي في الحكم، لها دورها في ذلك الانتكاسة للتعددية في دلالتها الدالية؛ إذ نجد تفسير ذلك في التحليل الذي قدمه (أندريو هيود) حول عوامل ظهور التعددية الثقافية، والتي تجسده في "وجود الجماعات الأخرى في المجتمعات الديمقراطية

^٢ روبرت أ. داهل، عن الديمقراطية، ت. سعيد محمد الحسنية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ١١٣.

^٣ فهم كانا "من مدافعي تمثيل وحدة المجموعة، إذ كانوا يرون بأن الممثلون ليسوا مندوبي هذا القسم أو ذاك من السكان: بل هم يجسدون مجموع الجسم السياسي، ويعبرون عن إرادته العامة". فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ت. د. محمد عرب صاصيلا، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤١٤، ٤١٥.

^٤ المرجع نفسه، ص ٤١٥.

^٥ Alan Finlayson, Democracy and Pluralism, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2010, p. 8.

^٦ Cuted in: Ibid , p. 23.

^٧ د. سعد الدين إبراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ط١، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩، ص ١٥.

^٨ جون س. درايزك، باتريك دنلبي، نظريات الدولة الديمقراطية، ت. هاشم أحمد محمد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٨٤.

^٩ يقصد بذلك تصور (روبرت أ. داهل) للتعددية بوصفها مفهوماً لحكم المتعدد - Polyarchy).

الراسخة، مثل النساء و الأقليات الإثنية والدينية، والمثليين من الجنسين، والمعاقين، هذه المجموعات وبسبب من شعورهم بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية، قاموا بتنظيم حركات احتجاجية وصلت بعضها إلى مستويات تهدد النظام السياسي برمتها، وذلك تعبيراً عن مصالحهم المحرومة^{١١}. إرتباطاً بموضوع التعددية الثقافية، تجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة وبوصفها أحد المفاهيم الفرعية (Sub-conception) لظاهرة التعددية، تصبح لدى البعض ومنهم (أندرو هيوود) خلفية وأرضية متينة لتنمية التعددية السياسية وتقويتها في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، لاسيما و"إنّ منظري التعددية الثقافية يعالجون القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، التي تنشأ من الطبيعة التعددية للعديد من المجتمعات الحديثة، والمنعكسة في تنامي الدليل على التنوع داخل الجماعة والإختلاف المرتبط بالهوية. ورغم أنّ التنوع يمكن أن يرتبط بالسن، والطبقة الاجتماعية، والجنس، فإنّ التعددية الثقافية ترتبط عادة بالإختلاف أو التميز الثقافي المرتكز على العرق، أو الإثنية أو اللغة"^{١٢}.

في السياق ذاته، هناك ومنهم كل من (بيتر هاريس Peter Harris و بيرن رايلي Ben Reilly) تجدون جذور ظاهرة التعددية في واقع الصراعات العميقة التي تلف بمجتمع ما، وذلك كنتيجة لحالة التنوع والإختلاف التي تعيشها وتكتنف بنيتها، بقولهما ((إنّ الصراع تنشأ، وبشكل كبير في الدول التي تجمع عناصر من القوة: عوامل قوة تأسيس هويتها، تركز على الإختلافات في العرق، الدين، الثقافة، واللغة وما إلى ذلك..، ذلك مع مراعاة التوازن في توزيع للأقتصاد، السياسة والثروة الاجتماعية)).^{١٣} إنّ حالة الصراع تلك والقائمة على التنوع والإختلاف المتعدد الأبعاد في مجتمع دولة ما، تفسح المجال لبناء نظام سياسي تعتمد وتتبنى الأسلوب الديمقراطي، تخلق الأساس والبنیان الديمقراطي لهذه المجتمعات، وذلك عندما تقع "الإختيار على مؤسسات ديمقراطية مناسبة – أشكال أو صيغ متحوّلة أو ذات إستقلالية، تصميم نظام إنتخابي، جسم تشريعي، بُنى قضائية، وما إلى ذلك –، تصمم و تطور من خلال إجراءات عادلة وشريفة، تشكل مادة أو مُركب حيوي في عملية بناء ثابتة وحلول سلمية حتى لأكثر الصراعات ضراوة"^{١٤}.

في الحقيقة تصبح هذا الإتجاه، القائم على تبني وإتباع أسلوب ونهج الحوار السلمي والبناء لحل الصراعات والنزاعات القائمة بين المكونات العديدة والمختلفة لدولة ما، أساساً لدى العديد لصياغات مفاهيمية لظاهرة التعددية السياسية. وبهذا تأتي (د.محمد عابد الجابري) لنقول ((التعددية السياسية في العصر الحاضر مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ويقصد بالحداثة السياسية – Modernity (politico)، أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والإعتراض والأخذ والعطاء)).^{١٥} إعتقاداً على ذلك، يفسّر (الجابري) المضمون الحداثي للتعددية السياسية، والذي تتجسّد في قيام حكم المؤسسات، كنتيجة لقيام المجال السياسي الناتج عن المجال الاجتماعي، والتي تتركز على قيام العديد من القوى والأحزاب السياسية الممثلة للطبقات والشرائح المختلفة في مجتمع ديمقراطي في إدارة العملية السياسية. فقد تمخضت عن "المجال السياسي الحديث وبوصفه أحد أركان الحداثة السياسية، المؤسسات السياسية والاجتماعية من حكومة مسؤولة ومجالس تشريعية مُنتخبة وأحزاب سياسية و جمعيات ونقابات... إلخ... مع ضمان الحريات العامة بقانون وفي مقدمتها الحرية الشخصية وحقوق الإنسان. وهذا مانع به "التعددية". فالمقصود إذن ليس فقط تعدد الأحزاب والهيئات بل أيضاً، قيام هذه الأحزاب والهيئات بدور فعال ومنظم في تنظيم السُلطة وممارستها، التنفيذية منها والتشريعية"^{١٦}.

تعتبر التعددية الاجتماعية لدى البعض ومنهم (ستيفن دي تانسي) بمثابة "نموذج معاصر لتحقيق الإندماج بين المجموعات المختلفة، عرقياً وإثنيّاً تعيش في مجتمع واحد، حيث تحترم فيه كل جماعة الإرث الثقافي والديني واللغوي للجماعة الأخرى، فعلى الرغم من حدوث درجة من التقارب في القيم والعادات السياسية، لا تعد قيم مجموعة واحدة من المجموعات عقيدة المجتمع كله. وتمثل قيم التسامح والمساومة أحد مميزات مثل هذه المجتمعات إذا أرادت الإستمرار في البقاء"^{١٧}. تشكل العامل الاجتماعي القاعدة والأصل في ظهور التعددية السياسية، وذلك بقدر ان تكون ظهور الأحزاب والقوى السياسية إنعكاساً للصراعات الاجتماعية الناشئة من

^{١١} وأبرز مثال على ذلك هو حركة الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تفجرت في الستينيات من القرن الـ (٢٠) وهي مستمرة بشكل أو بآخر حتى الآن.

^{١٢} أندرو هيوود، النظرية السياسية - مقدمة، ت. لبنى الريدى، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٦٢، ٣٦٣.

^{١٣} المرجع نفسه، ص ٣٦٤.

^{١٤} (Peter Harris, Ben Reilly, Democracy and Deep-Rooted Conflict, Institute for Democracy and Electoral Assistance, second published, Stockholm, 2003, p.14.

^{١٥} Ibid, P, 16.

^{١٦} نقلاً عن: د. سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٠٧.

^{١٧} المرجع نفسه، ص ١٠٨.

^{١٨} ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ت. رشا جمال، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٩٧.

التناقضات الاجتماعية، هذه التناقضات، وعندما تتحول هذه الصراعات الاجتماعية إلى صراعات سياسية تصبح ضرورة تنظيمها في إطار سياسي ضرورة منطقية، هذا ما يؤكد (موريس دوفرليه) يقول: ((أما في أكثر الأحوال فقد كان العوز يولد التفاوت، فبعض الطبقات أو الفئات تستطيع أن تنال كل ما ترغب فيه، بينما تعاني طبقات أخرى أو فئات أخرى حرماناً مايفك يزداد))^{١٨} لكن المفكرين والمنظرين الليبراليين، لا يشاطرون الرأي الأعلى حول موضوع التناقضات الاجتماعية وما تتمخض عنها من صراعات اجتماعية، إذ نجد (لودويغ فون ميسس - Ludwig von Mises) يرى بأنه "طالما يكون الإمتيازات الخاصة والحصانات للطبقات المختلفة لا يشكل موضوعاً مثاراً، فالسلم يحكم بينهم. لكن عندما تصبح الإمتيازات الطبقة موضوع خلاف أو جدال، فعندها تسطح الإشكالية إلى فوق، وعندها يمكن تجنب الحرب الأهلية فقط عندما تعترف أحد أطراف النزاع بضعفها أمام الآخر، ويدعن دون اللجوء إلى السلاح"^{١٩}

هكذا "وفي بدايات المجتمعات الطبقة، فإن الصراعات السياسية الوحيدة التي تكونت فيما بين الطبقات المختلفة تلك، إما دفعت بأي واحدة منهم أن تشكل جبهة متراسة في معارضة الآخرين، وإما، وفي غياب مثل هذه الصراعات، فكانت هناك، وعند تلك الطبقات اللواتي أجيّزت لهم المساهمة في الحياة السياسية، قد تحولت الصراعات إلى الضوضاء والشغب بين الزمر والجماعات من أجل النفوذ والسلطة وأخذ قيادة السفينة"^{٢٠} حتى الليبراليون أنفسهم لا يعتقدون بوجود مكونات للتعددية السياسية، بإمكانها القيام بتحقيق أهداف وتطلعات ومطالب كافة أبناء الطبقات والشرائح الاجتماعية والأثنية والدينية الموجودة في المجتمع، حتى المتقدمة منها، إذ إنه يجب الوثوق بـ "إنه وبالرغم من أن بعض أجزاء من برنامج الأحزاب المعاصرة يتعلق أو يهتم بعامة المجتمع ويفهم منه ظاهرياً بأنه عنونت نفسه أو بالأحرى وظفت نفسه للمشكلة التي تكمن في كيف يتحقق التضامن الاجتماعي. لكن الذي يقوله هذا الجزء من برنامجهم هو فقط منحة ينتزع منهم بواسطة الإيديولوجية الليبرالية. إن الذي يهدفون إليه في الحقيقة، يتم وضعه في جزء آخر من برنامجهم، و الذي هو الجزء الوحيد يولونه أي رعاية والذي يقف بشكل متضاد للجزء الذي يصاغ في مصطلح الرفاه العام"^{٢١}

تتمثل الإشكالية المفاهيمية الرئيسة والكبيرة عند بحث ظاهرة التعددية، في طبيعة العلاقة بين التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية، وقد عالج (ستيفن دي تانسي) هذه الإشكالية عندما أكد على وجوب أو ضرورة أن يكون هناك دور للجماعات المختلفة في العملية السياسية في نظام ديمقراطي، إذ قال ((تعد التعددية السياسية من المفاهيم الشاملة التي تتناسب - بشكل جيد - مع التعددية الاجتماعية في المعنى الذي استخدمناها فيه^{٢٢} إلا أنه مفهوم شامل يفيد أن أي جماعة تتمتع بحرية الإعتناء بمصالحها الخاصة في النظام السياسي، والإفادة من الفرصة الحقيقية للممارسة النفوذ^{٢٣})). لكن لا يمكن الإكتفاء بذلك الإطار النظري لحل هذه الإشكالية، بل يجب أخذ المقومات المعيارية في تطبيقها في المجال البراكسي، فهناك العديد من العقبات والحواجز العملية التي تعترض العديد من تلك الجماعات عند محاولتها لعب دور ونفوذ في العملية السياسية حتى في الديمقراطيات الراسخة، وغيرها من الديمقراطيات الليبرالية، إذ "أن الأهمية التي يمكن أن تمارسها كل مجموعة هي دالة في عوامل مثل مصادرها المالية، الخبرة المهنية، هبة قيادتها، عدد مؤيديها، قدرتها على التأثير في نتائج الانتخابات، و قدرتها على إيقاع الضرر من خلال سحب تعاونها مع الحكومة"^{٢٤}

تعتبر ظهور شركات الأعمال الكبيرة التي لها نفوذ وهيمنة سياسية اقتصادية كبيرة على مراكز القرار السياسي الداخلي والخارجي للدول، من أهم مصادر التحدي أمام التعدديين، وهذا ما أدى بظهور نظرية جيدة للتعددية، تقوم، وكما يقولان به كل من (فان دنبرغ - Van Den Berg) و (جانوسكي - Janoski) على التركيز على فكرة ((أن الأعمال كان لها نفوذ أكثر بكثير من أي مصالح حقيقية وأومحتملة أخرى، أصبحت أمراً مألوفاً في هذا العصر الأكثر تهكماً)).^{٢٥} وهذا الدور الكبير والنفوذ القوي لهذه الشركات ترجع إلى "الثروة الفاحشة التي تحت تصرفها، التي يمكن أن تستخدمها الأعمال لإستئجار أفضل المدافعين، أفضل دراسة تسويقية، أكثر المستشارين المقنعين والمحامين الكبار"^{٢٦}. يظهر ممما تقدم بأن الصراعات الاجتماعية قد ظهرت وتشكلت نتيجة لحالة التنوع

^{١٨} (موريس دوفرليه، مدخل إلى علم السياسة، د. جمال الأتاسي، د. سامي الدروبي، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٧٣).

^{١٩} (Ludwig von Mises, Liberalism The Classical Tradition, five edition, Liberty Fund, Inc, 2005, p.121).

^{٢٠} Ibid , p.122.

^{٢١} (Ludwig von Mises, p.123).

^{٢٢} يقصد بذلك وجهة نظره حول مفهوم التعددية الاجتماعية، راجع بهذا الصدد الصفحات الرقم (٦، ٧).

^{٢٣} (ستيفن دي تانسي، المرجع السابق، ص ١٩٨).

^{٢٤} (جون س. درايزيك وبارتريك دنفلي، المرجع السابق، ص ٨٧).

^{٢٥} (نقلاً عن: المرجع نفسه، ص ٢٠٥).

^{٢٦} (المرجع نفسه).

والإختلاف الاجتماعي، التي طبعت بطابع التناقضات والتفاوتات الاجتماعية الناتجة عن اللامساواة الاقتصادية، ونتجت عن هذه الحالة نشوب الصراعات الاجتماعية التي ومع إستمرارها تحولت إلى صراعات سياسية ترتبت عليها تنظيمها في إطار الأجهزة والآليات السياسية الحديثة، تجنباً لتحويلها إلى صراعات دموية ونشوب حالة الفوضى والهيجان والإنفلات الاجتماعي. ومن هذا ومع تطور الحركة الديمقراطية في المجتمعات الصناعية المتقدمة، لاسيما ظهور حق الإقتراع الشعبي العام والسري، بوصفها أحد أهم عناصر تطور وتنمية الديمقراطية، ظهرت الأحزاب والتنظيمات السياسية في إطار تلك الحاجة، أي تنظيم الصراعات الاجتماعية في هذه المجتمعات.

المطلب الثاني: في الديمقراطية التمثيلية وتطوراتها التطبيقية

تمثل الديمقراطية بوصفها أسلوباً ومنهجاً للحكم، من أهم المفاهيم السياسية التي أتت بها التطورات الحديثة للمجتمعات الصناعية المتقدمة، لاسيما تلك التي حدثت فيها الثورات الديمقراطية، أو الحركات السياسية الراديكالية ذي الطابع الديمقراطي، من جانب، والحركة الفكرية الفلسفية المصاحبة لعصر الأنوار، أو ما يعرف بالأنوار الفكرية، من جانب آخر. فكل تلك التطورين، وضعت حداً ثورياً لتلك النمط من التفكير الفلسفي السائد طوال حقبة القرون الوسطى، والأنظمة السياسية المهيمنة فيها، والتي كانت تجسد للتحالف القائم بين قوى السياسية السائدة فيها، والتي مثلت السلطة الكنسية والطبقة الإقطاعية والنبلاء المتحالفين معها، والتي تأوجت في نهايات تلك الحقبة بإقامة الملكيات المستبدة. إنَّ أهم محتوى ومطلب قامت عليها الديمقراطية الحديثة، تتمثل في قيام الحكومات التمثيلية، أو بالأحرى قيام مؤسسات الحكم الجديدة من المفوضين المنتخبين الذين تتم إنتخابهم من قبل الشعب، أو الأكثرية منه، وكانت أهم هذه المؤسسات هي المؤسسة التشريعية والمجالس المنتخبة الأخرى. وبهذا أصبحت الهيئات والمجالس التشريعية، لاسيما الهيئة الرئيسة منها أي المؤسسة البرلمانية، جوهر وعماد الحكم الجديد في الأنظمة السياسية الحديثة، والتي باتت تعرف بالديمقراطية التمثيلية الحديثة. ولأهمية الحركة الديمقراطية الجديدة هذه والقائمة على التمثيل، وعلاقتها الوثيقة بالتعددية السياسية، سنبحث ماهيتها المفاهيمية وتطوراتها على الصعيد التطبيقي.

كانت الحركات السياسية التي حملت وجسدت المطالب والشعارات الديمقراطية، قاومت النظم الملكية الإستبدادية، وجعلت إسقاط هذه الأنظمة هدفها الرئيسي، وذلك لما أحتوت عليه تلك الأنظمة من فوارق اجتماعية عميقة إلى جانب الإضطهاد السياسي والاقتصادي، وبهذا أصبحت المساواة الاجتماعية في مقدمة تلك المطالب، لا بل فقد كانت لازماً^{٢٧} أن ينبغي للمساواة حتى تكون ديمقراطية، أن تعني حق كل واحد في أن يختار وجوده الخاص ويدير شؤونه، وحق الفردية ضد كافة الضغوط التي تمارس لصالح "الإصلاح الأخلاقي" والتطبيع^{٢٨}. وفي ضوء ذلك يمكن القول بأنَّ هناك ارتباط وثيق بين عنصر مشاركة الفرد في إدارة الشأن العام، المذكور أعلاه، والنظرة الديمقراطية لمفهوم المساواة، بحيث أصبحت قاعدة أساسية للنظرية الديمقراطية المعاصرة، وأحد أهم مقوماتها الفكرية فيما بعد، ولاسيما في مرحلتنا الحاضرة.

نظراً لما وصلت إليه المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية والتي كانت تقوم على التعريف الأفلاطوني التي تعني "حكم الشعب"، حكم العدد الأكبر، حكم العامة^{٢٩} إلى الطريق المسدود في صعيد تطبيقها الفعلي على أرض الواقع، وجد علماء علمي السياسة علم الاجتماع السياسي ومفكروها ومنظروها في العصرين الحديث والمعاصر، وكذلك باحثوا الفكر الديمقراطي المعاصرون، إلى ضرورة التفكير في إطار وشكل جديد من الديمقراطية تكون أكثر واقعية وإنسجاماً مع الحقيقة الموضوعية. فقد أصبح المفهوم الكلاسيكي تلك "يمثل غاية الديمقراطية، أكثر مما يصلح تعريفاً للعملية الديمقراطية. إنَّها غاية تصبو الديمقراطية إلى بلوغها دون إدعاء الوصول إليها، حيث إنَّ النتائج التي تحققها أية ممارسات ديمقراطية هي في المقام الأول مؤشر على توازن القوى، في ضوء التزام مجتمعي بإدارة أوجه الخلاف سلمياً، والإقتراب من تلك الغاية يصبح ممكناً بفضل المنهج الديمقراطي في إتخاذ القرارات العامة^{٣٠} تجدر الإشارة إلى أنَّ القسم الأعظم من الدراسات المعاصرة، تتمسك وتتأكد بقوة على البعد الفردي لمفهوم الديمقراطية، إلا أنَّ ذلك لها تبريره النظري المتمثل بعدم دخول الديمقراطية في منافذ مغلقة تلفها الأزمان الخائفة، وبهذا الصدد نجد (آلان تورين) يقول ((يقوم مجتمع ديمقراطي على ذات النحو والأسباب نفسها، بالتوفيق بين حرية الأفراد وإحترام الإختلافات مع التنظيم

^{٢٧} آلان تورين، ما الديمقراطية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

^{٢٨} نقلاً عن: خالد العبيوي، مشكلات ديمقراطية، ط ١، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٤٠.

^{٢٩} علي خليفة الكواري، سعيد زيداني، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٥.

العقلاني للحياة الجماعية عن طريق التقنيات وقوانين الإرادة العامة والخاصة. ليست الروح الفردية مبدأ كافياً لبناء ديمقراطية، إنَّ الفرد الذي تقوده مصالحه وتلبية حاجاته، أو حتى رفض نماذج سلوك مركزية، ليس حاملاً على الدوام لثقافة ديمقراطية^{٢٠}:

تبرز أهمية هذا التحليل والتنظير الفكري التورييني^{٢١} عندما نجد اليوم كيف أنَّ تحقيق وحماية تلك المصالح والرغبات الشخصية أصبحت بمثابة عقبة حقيقية أمام تنمية وتطور العملية الديمقراطية في الكثير من المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، لاسيما الراسخة أو الديمقراطية المتقدمة.

والثقافة الديمقراطية بوصفها من المفاهيم الحيوية للظاهرة الديمقراطية، تدخل هذا الإطار النظري في بحث الديمقراطية، بما تحتويها وتؤكددها من ضرورة إيجاد أو تحقيق الإنسجام بين القيم الفردية والقيم الجماعية، مع العلم بأنَّ الأخيرة هي إنعكاس للقيم التعددية، إذ أنَّ "الثقافة الديمقراطية تُعرَّف كجهد للتوفيق بين الوحدة والتعددية وبين الحرية والإنسجام. وبهذا فإنَّها تمثل رابطة الأنظمة المؤسساتية المشتركة وتعددية المصالح والثقافات. وينبغي أن نحول دون المناوأة البلاغية بين سلطة الغالبية وحقوق الأقليات. فليس للديمقراطية من وجود مالم تكن هذه وتلك موضع إحترام"^{٢٢}. لقد إرتبطت الديمقراطية التمثيلية الحديثة بمفهوم التعددية السياسية، بالقدر الذي تمكنت فيه مكونات التعددية السياسية في المجتمعات ذات النظام الديمقراطي التمثيلي من إنجاز مكاسب عملية على صعيد تحقيق الديمقراطية الفعلية بهذا القدر أو ذاك، والذي منحهم فرصة المشاركة في العملية السياسية أكثر فأكثر. إذ كانت القوى السياسية الجديدة، لاسيما تلك التي تمت إبعادها من العملية السياسية بشكل كبير وخطير، عليها تحقيق مشاركتها تلك من خلال دخولها برلمانات دولها، أو بالأحرى ضمان تمثيل الطبقات والشرائح التي كانوا يمثلونهم في نظام الحكم، ومن ثم المشاركة في عملية إتخاذ القرارات السياسية المجتمعية.

تقوم نموذج الديمقراطية التمثيلية^{٢٣} على عنصر رئيسي واجب توافره قطعاً، وهو الانتخابات التنافسية، وهذه الآلية تمكن "بعض المواطنين من الوصول إلى موقع إتخاذ القرار، والتنافسية هنا تعني وجود انتخابات حرّة تشارك فيها أصوات حرّة، بنفس الدرجة من الأهمية يجب على الناخبين الذين هم ليسوا أعضاء في البرلمان أن يوافقوا على تقسيم الأدوار مع السياسيين، وذلك تعني أنَّ دورهم ينتهي مع إنتهاء عملية الإختيار "بمع أنَّ أغلب المعايير التي تقاس بها الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم، تؤكد على ضرورة مشاركة المواطنين في العملية السياسية عن طريق ممثليهم المنتخبين، إلا أنَّ هذا العنصر المهم والحيوي، يبدو من الصعب تحقيقه، وهذا ما يستشف من الإستنتاج التي توصل إليها مؤسسة (فريدوم هاوس) فقد توصل إلى "أنَّ هناك إنحساراً في تعريف الديمقراطية، فقد باتت تقتصر على كونها النظام الذي يضمن القيام بعدة ممارسات وأنشطة من خلال هيئات ومؤسسات هدفها النهائي تحقيق الحرية للفرد"^{٢٤}:

إعتماداً على الإنتقادات الموجهة للديمقراطية في دلالتها التقليدية^{٢٥} أتت التعريفات الحديثة والمعاصرة للديمقراطية تبرز إلى السطح، وبهذا بدأت تعرف الديمقراطية بأنَّها "فقط آلية من آليات إختيار الحكام، و مراقبة أعمالهم ومحاسبتهم لاحقاً طالما أنَّ الناس ليسوا متفقين على جملة من القضايا، ولديهم تصورات وتطلعات وآمال مختلفة، بناءً على مرجعيات فكرية ومصالح ومواقع خاصة. فالديمقراطية، إذن بهذا المعنى، هي مجرد لعبة سياسة لتدبير الإختلافات، عبر النقاش النقدي الحر والحوار العقلاني المفتوح، يتبادل فيه الجميع الإحترام والتقدير"^{٢٦} في السياق ذاته، أي تقييم تعريفات جديدة للديمقراطية، تكون أكثر واقعية وتجسيدا لدلالاتها المفهومية،

^{٢٠} آلان تورين، المرجع السابق، ص ٢٦.

^{٢١} نسبة إلى (آلان تورين).

^{٢٢} المرجع نفسه، ص ٢٧.

^{٢٣} ويعرف أيضاً بـ (ديمقراطية الحد الأدنى)، ومن أبرز منظريها كل من "جوزيف شومبيتر و روبرت أ. دال، وأبرز عناصرها لدى (دال) تكمن في: تواجد مسئولين ينتخبهم الشعب بما يضمن مشاركته في القرار. ٢- إنتخابات حرّة وعادلة. ٣- يتوقف دور الناخبين على إختيار ممثليهم. ٤- لمعظم المواطنين البالغين في المجتمع أن يصلوا المناصب السياسية بالإنتخابات. ٥- حرية التعبير وحق الوصول إلى مصادر المعلومات. ٦- حرية تكوين النقابات والجمعيات المدنية وجماعات المصالح والأحزاب". روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، د. د. علاء بوزيد، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٢، ١٠٣.

^{٢٤} د. ماجد مورييس إبراهيم، سيكولوجية الديمقراطية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٠٢.

^{٢٥} المرجع نفسه، ص ١٠٩.

^{٢٦} ومنها على سبيل المثال إنتقادات (آلان تورين).

^{٢٧} خالد عبيوي، المرجع السابق، ص ٦٢، ٦٣.

لا سيما وأنَّ التعاريف السابقة ظهرت عدم واقعيّتها، لا بل ومثاليّتها وزيفها أصبحتا حقيقتين مسلمتين وغير قابلتين للجدل^{٣٨} أخذت هذه التعاريف الجديدة الخصائص والمميزات التي حملتها التجربة التي خاضتها الأنظمة الديمقراطية في الدول الصناعية المتقدمة بوجه خاص، أي الدول المصنفة ضمن أولى تجارب الديمقراطيات الحديثة. تعتبر (روبرت أ. داهل - Robert A. Dahl) في مقدمة المفكرين و المنظرين بهذا الصدد، الذي ساهمت بتنظيرات فكرية جديدة للديمقراطية متخذاً من مفهوم "حكم الكثرة"، فهو يرى "بأنَّ نظام حكم الكثرة يتميز بخاصيتين: أولاهما إتساع حق المواطنة وشموله الجماعات كافة، و إكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني. وثانيتهما أن يتضمن حق المواطنة فرصة المواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه من خلال التصويت ضده في الإنتخاب"^{٣٩}.

تتطر التعريفات الجديدة لمفهوم الديمقراطية إلى الأهمية التي تحظى بها الديمقراطية بوصفها منهجاً للعمل السياسي، لتسوية النزاعات وجعل الصراعات الموجودة في المجتمعات التي تأخذ بها، تدار بطرق سلمية وأساليب سياسية قائمة على الحوار المتمدن، ولهذا تعتبر "قيم الديمقراطية الأساسية مثل التعددية، التسامح، الشمولية، التفاوض، والحلولية (التوسطية) بمثابة مفاتيح لبناء حلول ومعالجات أخيرة للصراعات. هكذا كثيراً ما يكون التجسيد المؤسسي لهذه القيم تدعوا إلى، أو تتطلب دستوراً يؤكد على أفق مختلفة وليس حلول بسيطة ظافرة تأخذ كل قواعد الأغلبية: أفق مثل مشاركة السلطة، الإستقلالية، النسبية، أشكال وصيغ من جماعات معترف بها" تمثل إدارة الخلافات وحل الصراعات جزءاً مهماً ورئيسياً من أهداف ومهام الديمقراطية في المجتمعات السياسية الحديثة والمعاصرة، لا سيما وأنَّ طابع وميزة التعدد الاجتماعي والسياسي والثقافي الناجم عن حالة الإختلاف والتناقضات الكامنة في الدول التي تأخذ بها، أصبحت واقعة وجزء لا يتجزء من أي مجتمع سياسي مهما صغرت حجمه أو بقت في مستويات بطيئة من التطور. إعتدالاً على هذه الحقيقة، تقدم كل من (بيتر هاريس و بين رايلي) تعريفهما للديمقراطية بوصفها نظاماً للإدارة الإيجابية للصراعات، وتقولان ((لكي يعتبر نظام حكم ما ديمقراطياً، فإنها، وفي أحيان كثيرة، عليها أن تتمتع ثلاث شروط جوهرية: إعطاء الأهمية بالمنافسة للقوى السياسية فيما بين الأفراد وكذلك تنظيم الجماعات، مشاركة شاملة في إختيار القادة والسياسات، على الأقل من خلال إنتخابات حرة وعادلة، وكذلك حريات سياسية ومدنية كافية لضمان إستقامة جريان المنافسة والمشاركة السياسيتين)).^{٤١}

في مجرى سيرورتها العملية، واجهت الظاهرة الديمقراطية نفسها أمام العديد من الإشكاليات والعقبات إعتضت طريق تطبيقها وتطورها بوصفها نموذجاً ونظاماً سياسياً، وهذا ما تشهد عليه ظهور مفاهيم جديدة تعكس الصيغ الجديدة التي أتت إلى الظهور في خضم تلك السيورة والتطور، فقد "تمثلت ظهور نماذج عدة من الديمقراطية في فترات تاريخية لاحقة، إلى جانب النموذجين المعروفين تاريخياً: تتضمن الديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية التعددية، والديمقراطية الشمولية... إلخ، دليلاً على أنَّ مجرى تطورها بالغ التعقيد والوعورة"^{٤٢} مما تجدر الإشارة إليها بهذا الصدد هي أنَّ تلك النماذج الأعلاه، قد ظهرت ودشنت نفسها في السياق النظري والمفاهيمي للظاهرة الديمقراطية بناءً، أو نتيجة للتجربة الواقعية لها، لا سيما في الديمقراطيات الراسخة، فقد جاءت نموذج "الديمقراطية التوازنية - Equilibrium Democracy" في "منتصف القرن (٢٠) في المجتمعات الليبرالية، لتعني التعدد بمعنى أنَّه يبدأ من الإفتراض أنَّ المجتمع، والذي يجب أن يلائمه النظام الديمقراطي السياسي، هو مجتمع تعددي، أي مجتمع يتكون من أفراد كل منهم، تجره عدة مصالح له في إتجاهات متعددة، أحياناً مع مجموعة من أقرانه، وأحياناً مع مجموعة أخرى. وهونموذج نخبوي بمعنى أنَّه يحدد الدور الرئيسي في العملية السياسية لمجموعة قليلة من القادة أختارت لنفسها ذلك الدور فهو نموذج توازني لأنَّه يصور العملية الديمقراطية كنظام - As a System، يعمل على المحافظة على التوازن بين العرض والطلب في العملية السياسية"^{٤٤}.

^{٣٨} يمكن بهذا الصدد ولتأكيد تلك الحقيقة الإشارة إلى مفهوم (الدمقرطة) والتي تشير إلى "الباراديم - Paradigm) الذي يؤطر البحث في الإنتقال إلى الديمقراطية أو في كيفية ظهور "الأنظمة الهيجينة" ومع ذلك فهو ليس "نموذجاً موجهاً" أو "منظماً". د. العربي صديقي: إعادة التفكير في الديمقراطية العربية إنتخابات بدون ديمقراطية، ت. د. محمد شيا، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٢.

^{٣٩} علي خليفة الكواري، سعيد زيداني، وآخرون: المرجع السابق، ص ١٦.

^{٤٠} (Peter Harris, Ben Reilly, p. 17.

^{٤١} Ibid, p. 19.

^{٤٢} في الإشارة إلى كل من الديمقراطية المباشرة (المعروفة بالديمقراطية الاثنية)، والديمقراطية غير المباشرة التي ظهرت إثر التطورات التي أعقبت سقوط الأنظمة الملكية المستبدية وإنتصار الثورتين الأمريكية والفرنسية.

^{٤٣} أندرو هيوود، المرجع السابق، ص ٣٧٥.

^{٤٤} د. محمود محمد خلف، د. أحمد مصباح عيسى، الديمقراطية في سويسرا، ط ١، أكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس، ٢٠٠٣، ص ٣٥، ٣٦.

لكن المفارقة بهذا الخصوص هي أن (جوزيف شومبيتر) الذي هو منظر الديمقراطية التوازنية، لا يعطي للمشاركة السياسية للمواطن دورها الحيوي والمطلوب في صنع القرارات من خلال الهيئات التمثيلية المنتخبة، بل من خلال صناع القرار الذين ينتخبوهم، فهو يرى "بأن دور الناخبين أو المصوتين ليس أن يقرروا في المسائل السياسية، والتي تتمخض عنها إختيارهم للممثلين الذين يطبقون تلك القرارات، بل في إختيارهم للأشخاص الذين سيقرون، وبهذا فإن دور المواطن لا يتجاوز أن يكون إختيار مجموعة السياسيين دورياً وقت الانتخابات، الذين يقومون بإتخاذ وتنفيذ تلك القرارات الصادرة من الحكومة".^(٤٥) وبهذا المعنى يقول (أندرو هيوود) ((إن الديمقراطية النيابية، هي في أحسن الأحوال، شكل من الديمقراطية محدود، وغير مباشر. فهو محدود بمعنى أن المشاركة الشعبية تكون نادرة وقصيرة، حيث تحولت إلى عملية الإقتراع كل بضعة سنوات، طبقاً لطول مدة دورة الإنعقاد السياسية. وهي غير مباشرة بمعنى أن الجمهور يبقى على مدى ذراع من الحكومة: لا توجد مشاركة عامة إلا فقط من خلال إختيار من سيحكمه، ولا تمارس الجماهير أبداً، أو نادر، السلطة بنفسها)).^(٤٦) وبهذا فإن المشاركة والمنافسة هما حاسمتين: فعندما تتخذ الديمقراطية عدة أشكال، لا يمكن لأي نظام أن تدعي الديمقراطية دون مستوى تام منهما "بإتاء على ما قدمت أعلاه فيما يخص الإطار النظري المفاهيمي لظاهرتي التعددية السياسية و الديمقراطية، يمكن الوصول إلى إستنتاج جوهرى رئيسي، تتمثل في أن كلا هذين الظاهرتين تحتويان على عنصر الإختلاف، والتنازع والصراعات، أو بعبارة أدق كلاهما ظهرا نتيجة لوجود مسائل الصراع و النزاعات في المجتمعات السياسية، فالتعددية وكما بحثت فيما سبق، سيما الأصل الاجتماعي الموجودة التي جاءت الرأسمالية لتؤكددها وتعمقها ومن ثم تتركها دون حل. والديمقراطية الناشئة عن التناقضات الاجتماعية الاقتصادية الموجودة التي جاءت الرأسمالية لتؤكددها وتعمقها ومن ثم تتركها دون حل. والديمقراطية بدورها، و بوصفها أسلوباً ومنهجاً للحكم وإدارة الحياة السياسية للمجتمعات، هي أيضاً صيغة ومنهج مثلى لإحتواء النزاعات والإختلافات الموجودة وجعلها تتم في إطار الحوار والصيغ السلمية.

المبحث الثاني: الوظيفة التمثيلية للتعددية السياسية في الديمقراطيات الراسخة

تعتبر الصفة التمثيلية لنظام الحكم الحديث من أهم مكتسبات التغيرات الثورية التي أتت بها الثورة الصناعية والثورات السياسية التي قامت في أهم بلدان التي تصنف اليوم ضمن الدول المتقدمة اقتصادياً، وهذه الصفة هي في الحقيقة جوهر الديمقراطية التمثيلية الحديثة، والتي تقوم على أن يقوم المواطنون بإنتخاب مندوبيهم ليمثلونهم في الهيئات والمجالس المنتخبة، لاسيما السلطة التشريعية التي تقوم هي بدورها بإنتخاب رئيس وأعضاء التشكيلة الحكومية، في الأنظمة التي تعرف بالأنظمة البرلمانية، وإنتخاب الرئيس ونائبيه، وأعضاء السلطة التشريعية في الأنظمة الرئاسية. غير أن عملية التمثيل تلك لا يمكن أن تتم على نحو يمكن معه توكي تحقيق أهدافه الرئيسة والجوهرية المتمثلة في قيام أو مشاركة المواطنين في العملية السياسية، عملية إتخاذ القرارات التي تدير مجتمعهم، بالشكل الحقيقي والسليم، دون وجود أحد أهم عصارها وآلياتها، والتي تتمثل في التعددية السياسية، فمن خلال مكونات التعددية السياسية، تقوم المواطنون بالتصويت لهؤلاء المرشحين الذين سيمثلونهم حال حصولهم على العدد المطلوب من الأصوات لدخولهم السلطة التشريعية، وتقوم مكونات التعددية السياسية بعملية الترشيح تلك. عليه تشكل هذه الوظيفة من أحد أهم عناصر العملية السياسية في هذه الديمقراطيات، لاسيما المعروفة منها بالديمقراطيات الراسخة أو المتقدمة، وهذا ما تستوجب بحثه من خلال المطلبين التاليين:—

١- المطلب الأول: جوهر الإشكالية التمثيلية للتعددية السياسية في الديمقراطيات الراسخة

٢- المطلب الثاني: العجز التشريعي والإخفاق الدستوري كعوائق أمام أداء الوظيفة التمثيلية

المطلب الأول: جوهر الإشكالية التمثيلية للتعددية السياسية في الديمقراطيات الراسخة

يمكن إعتبار السلطة التشريعية والقاعدة الدستورية بمثابة أهم مؤسسة النظام السياسي التي تمثل تجسيدا صحيحاً وحقيقياً لمكونات التعددية السياسية في ربط المواطنين بالعملية السياسية بشكل عام والعملية الديمقراطية بشكل خاص، ومن ثم إنعكاس مصالح ورغبات هؤلاء المواطنين وتمثيلهم الحقيقي في هذه المؤسسة، والتي هي بمثابة تمثيلهم في نظام الحكم بشكل عام. ولهذا فإن مدى نجاح مكونات التعددية السياسية في تحقيق هذا الهدف الرئيسي والحيوي، لا يمكن أن يتم دون إتخاذ هذه المكونات كوسائل أو قنوات سياسية فعالة وحقيقية للربط بينهم وبين نظام الحكم بصورة خاصة والنظام السياسي بصورة عامة، أو بالأحرى تكوين علاقة قوية وحقيقية فعالة

^(٤٥) المرجع نفسه، ص: ٣٦، ٣٧.

^(٤٦) أندرو هيوود، المرجع السابق، ص: ٣٨٣.

□□ (Peter Harris, Ben Reilly, p. 19.

بين المواطن في هذه المجتمعات ومؤسسات النظام السياسي، لاسيما المؤسسة التشريعية بوصفها المؤسسة الرئيسة التي تفتح باب تلك العلاقة من خلال عملية انتخاب ممثلي هؤلاء المواطنين ليمثلوهم فيها ومن ثم العمل على توصيل مطالبهم ومشاكلهم إلى النظام السياسي على نطاق أوسع وأعم وفي مدى البعيد. إن ذلك التمثيل الصحيح للمواطن في المؤسسة التشريعية، أكدت عليه الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة، من خلال تأكيده على "أن المشاركة السياسية هي حق أساسي، لدى كل شخص الحق في المشاركة في حكومة بلاده، وأن ذلك يستدعي إجراء انتخابات منظمة، تصويت عام ومتساو، وكذلك حق الاقتراع السري ومتكافئ".^{٤٩} لكن ومع ذلك فإنه ليس من الضروري أن يكون التمثيل متناسباً على نحو دقيق وصارم مع عدد السكان، بل المهم أن يكون كل توقع هام ممثلاً بشكل ملائم في الجسم التشريعي".^{٤٩}

مع أن الاعتراف التام لكل طبقات وشرائح وفئات المجتمع بحق المشاركة في عملية انتخاب ممثليهم في الهيئات والمجالس المنتخبة في هذه الديمقراطيات الراسخة، لم تتحقق إلا في أواسط القرن (٢٠)، إذ لم يمنح حق التصويت والاقتراع بشكل فوري للجميع، ففي فرنسا حصل العمال والفلاحين عام ١٩٤٨، والنساء عام ١٩٤٤، والشباب بصحبة من تم تجنيسهم حديثاً عام ١٩٧٤، على حق التصويت، أي الحق في الممارسة الكاملة للمواطنة. لكن بقيت المشاركة الحقيقية والفعلية للنساء في الحياة السياسية في هذا البلد غير متحققة بشكل سليم وصحيح وتعاني من إشكاليات عدة، هذا ما يؤكدده (جاك روبير - Jacques Robert) عندما يقول ((في فرنسا تم مؤخراً إنجاز تقدم ملحوظ بصور قانون (٦/حزيران/٢٠٠٠) حول المساواة. وقد فرض هذا القانون المساواة في انتخابات اللائحة، ومن هنا جاء الدخول الكثيف للنساء في المجالس الإقليمية والبلدية. لكنهن لم يصلن أبداً مع ذلك إلى مناصب القرار. ولم يشكّلن إلا (٣٧,٣%) من (٣٢٧) نائب رئيس للمجالس الإقليمية. وقد جرى الأمر على هذا النحو في البلديات حيث تشغل النساء فقط نسبة (٣٦,٨%) من المناصب المساعدة، لكنهن لا تمثلن إلا (٦,٧%) من رؤساء البلديات)).^{٥٠}

يظهر من الحقائق الأعلام، بأنه إضافة لذلك التأخر الواضح في إعطاء الحقوق السياسية لهذه الشريحة الرئيسة من مجتمعها إلى أكثر من قرن ونيف، فالتطبيق الفعلي لها قد تأخر هي أيضاً إلى أكثر من نصف قرن، أي مع بدايات هذا القرن، وذلك أيضاً تتم بشكل ناقص وغير تام، في هذا البلد الرائد في الديمقراطيات الراسخة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن مستويات التطبيق لهذه الحقوق هي أيضاً، تحمل في طياتها إشارات واضحة إلى نقاط ضعف وخلل بارزة، سواء في نسبة تمثيلهن أو في إعلانهن المناصب القيادية والرئيسة للهيئات والمجالس التمثيلية. في هذا السياق يجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التمثيلية، والأنظمة السياسية المنبثقة عنها، لم تكن في جوهرها هيئة حكم أو مؤسسة ديمقراطية، لاسيما على الصعيد العملي أو التطبيقي، فقد أصبحت أنظمة الحكم في الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، فضاءً مناسباً، أو بالأحرى إطاراً حقيقياً لحكم النخب - The rule of Elite -، وذلك دلالة واضحة على أن هذه الحالة هي تجسيد لتلك الخاصية الأولية الجوهرية لهذا النوع من الديمقراطية. إذ تمثل أغلب الحكومات في هذه الديمقراطيات تجسيدا لمفهوم الهيمنة لدى غرامشي، والتي تعني الطريقة التي بفضلها تكسب الطبقة المسيطرة الموافقة على حكمها عبر وعود وتحالفات مع بعض الفئات الطبقيّة وتفتيك فئات أخرى، وأيضاً، الطريقة التي بواسطتها تحافظ على ذلك الحكم في بنية اجتماعية مستقرة".^{٥١}

بما أن المفصل الحيوي والجوهري لأي نظام سياسي ديمقراطي يتمثل في ضمان الحقوق والحريات الفردية والمشاركة السياسية الفعلية للمواطن والتمثيل الحقيقي في الهيئات والمجالس الانتخابية ومدى تحقق القاعدة الدستورية للعملية السياسية، وهذه الأهداف والمبادئ الأساسية للديمقراطية تدخل في ارتباط وثيق وحيوي مع التعددية السياسية. لذلك تكمن أهم بوادر ومكامن الفشل والعجز لدى مكونات التعددية السياسية في الديمقراطيات المتقدمة، في أنهم لم يتمكنوا من أن يمثلوا كافة مكونات هذه المجتمعات تمثيلاً صحيحاً وحقيقاً، وهذا ما أثرت على حالة اللامعالية في عملية اتخاذ القرارات في أنظمة حكمهم، وذلك تبعاً لحالة العجز التمثيلي في برلمانات دولهم. هذه المشكلة يتحدث عنها (دافيد ميلر - David Miller) بوضوح عندما يقول ((عندما تتخذ القرارات بشكل ديمقراطي فكل واحد يكون لديها فرصة المشاركة، كذلك فإن وجهات النظر و رغبات الناس باختلاف طبقاتهم الاجتماعية والإثنيات

^{٤٩} p, 2003, New York, Oxford University press, Political Philosophy, David Miller (٢٠٠٣).

^{٥٠} Ibid, p.104.

^{٥١} د. مونيكا شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة، ت. سونيا محمود نجاة، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٨٤.

^{٥٢} وهو أستاذ متقاعد في جامعة بانتيون - أساس (باريس ٢)، ورئيس شرف الجامعة، وعضو سابق في المجلس الدستوري.

^{٥٣} جاك روبير، النساء والسياسة، القانون العام وعلم السياسة، مجلة، العدد (١)، السنة (٢٠٠٧)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص ١٥.

^{٥٤} بهذا الصدد يمكن الإشارة إلى الكابينة الحالية في بريطانيا والتي تمثل تحالفاً بين الحزب المحافظين والحزب الوحدوي الاسكتلندي.

^{٥٥} كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، ت. د. حيدر حاج اسماعيل، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣، ص ٧١.

المختلفة والجماعات الدينية وهكذا.. كل ذلك يجب أن يكون مسموعاً، لكن النخب السياسية الحاكمة علينا اليوم غالباً ما يكون إما من البيض أو من الرجال^{٥٦} أو من الطبقات المتوسطة^{٥٧} وبهذا فإن تلك الحالة تنتج جوهر هذه المشكلة^{٥٨} وهي أن أصوات الناخبين لها فعلها وقيمتها فقط في يوم الانتخاب، أما بعد ذلك، فإن المرشحين الذين إنتخبوهم فيرجعون إلى أحزابهم، أو بالأحرى يمثلون أحزابهم وليس إلى هؤلاء الذين إنتخبوهم، إذ إن أعضاء البرلمان والمشرعون الآخرون، يظنون بأن أرائهم يستمع إليهم من قبل مؤسساتهم، لكن في الحقيقة إنهم، بالقدر الذي يقعون تحت ضغط أحزابهم فإنهم يتمتعون، وإلى حد بعيد، بدرجة عالية من العزلة، فعلية تصويتهم في جلسات برلماناتهم تتم بطريقة واحدة، أكثر من أي شيء آخر، وهو يأتيهم من أحزابهم وليس من الناس الذين إنتخبوهم^{٥٩}. يمكن جزء كبير من أسباب تلك المشكلة في الكيفية التي أسست بها المؤسسة التشريعية في هذه الدول، ففي وصفه لكيفية صياغة الدستور الأمريكي ودوره في تأسيس الكونغرس يقول (دافيد غريبر – David Graeber) بأنه ((في وقت تم تصميم الدستور الأمريكي لتحقيق التوازن نفسه^{٦٠} الذي يتضمن ملء الوظائف الملكية من قبل رئيس يتم إنتخابه من قبل مجلس الشيوخ، وهؤلاء يمثلون مصالح الأرستقراطيين، بينما الكونغرس الذي أسس ليمثل العناصر الديمقراطية، يتعين عليه في الوقت نفسه، و إلى حد كبير، مهمة جمع الأموال ومن ثم إنفاقها، منذ أن قامت الثورة، بالأساس، على مبدأ ((لا ضرائب دون التمثيل))^{٦١}.

وذلك تدل على حقيقة الأزمة التي تعانيها السلطة التشريعية في الولايات المتحدة، وهذا مادفع ببعض الولايات فيها، إلى التفكير في إيجاد حلول مرضية لها، فقد لجأ هذه الولايات إلى تبني نظام تعدد المقاعد – Multi-seat، فبالرغم "أنه من الشائع تحريم تعدد مقاعد الولايات لدى الكونغرس، إلا أن هناك مبدأ في اللجنة، وهي عدالة التمثيل، والتي يساعد تعددية مقاعد كونغرس الولايات. وبهذا فإن عدد من الولايات و تبنيهم لمبدأ تعدد مقاعد الولايات، قد إنتخبوا نواب كونغرسهم السابق، محققين بذلك صيغة التعددية الإيجابية. إن عدد من شرعي الولايات، من ضمنهم ولاية (ماريلاند)، لم تزل تستخدمون تعدد مقاعد المقاطعات لإنتخاب بعض النواب".^{٦٢} كما تكون تلك الأسباب من وراء مطالب حركات إحتجاجية قوية في هذا البلد، لكي تشرعون في التفكير بإيجاد صيغ وأساليب بديلة فعالة للحكم الديمقراطي التمثيلي، هذا ما يشير إليه (روبرت أ. دال) بقوله ((لقد طالب الطلاب الأميركيين، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وبحماسة كبيرة، أن تحل "الديمقراطية التشاركية" مكان الأنظمة التمثيلية، وكذلك إلى عدد كبير آخر من الأشخاص الذين يواظبون على التشديد على فضائل الحكم الديمقراطي الذي تمارسه مجالس المواطنين))^{٦٣}.

يظهر من ذلك وبوضوح على أن هناك إشكالية تمثيل حقيقية في المجتمع الأمريكي، والتي تقف من وراء محاولة تلك الولايات لإيجاد سبل ووسائل واقعية لتجاوزها وإنهائها، وتتمثل هذه المحاولة في فتح باب برلماناتهم المحلية أمام مكونات التعددية السياسية، غير الحزبيين الرئيسيين، للدخول فيها وإيجاد مقاعد خاصة بهم فيها، وهذه العملية تساعد على تحقيق تمثيل أكثر عدد من المواطنين، من مؤيدي هذه المكونات الذين لا يصوتون في الإنتخابات السابقة إلى مرشحي الحزبين الرئيسيين، أو لم تشاركوا نهائياً في عملية التصويت في أي من الإنتخابات المجرية في هذا البلد. صحيح أن هناك في هذه الديمقراطيات وغيرها من الديمقراطيات التمثيلية، تطبيق لبعض من القيم والمبادئ الأساسية للديمقراطية، لكن إن إجراء الإنتخابات التنافسية والتناوب الدائم للأحزاب على السلطة، لا تأتيان بمعنى وجود ديمقراطية حقيقية وفعالية، طالما أن هناك إنتهاكات لحقوق الإنسان، و قيود ملحوظة على الحرية في كثير من مناحي الحياة، والتميز ضد الأقليات، وحكم ضعيف للقانون، و سلطة تشريعية ترضي بحلول وسط أو أنها غير فعالة و... الخ، فالديمقراطية الإنتخابية تساعد على تحقيق تلك القيم الأخرى، لكنها لا تضمنها البتة^{٦٤} إذن لا يمكن الحديث عن تمثيل حقيقي لكافة المواطنين، أو حتى أغلبهم في دولة لا تستطيع فيها ولا تجد فيها قسم من مواطنيها مكاناً في مجالسهم المحلية أو برلماناتهم للمرشحين الذين صوتوا لهم، وذلك إما بسبب من العرقلة التي تمثلها نوع النظام الإنتخابي السائد فيها، أو بسبب من شكل النظام السياسي فيها،

^{٥٥} وفقاً لمفهوم الجنوسة (The gender).

^{٥٦} (David Miller, p. 43).

^{٥٧} يقصد مشكلة التمثيل، أي تمثيل المواطنين كافة من قبل مكونات التعددية السياسية في البرلمانات والمجالس الأخرى.

^{٥٨} Ibid.

^{٥٩} يقصد بذلك التوازن الذي كانت قائمة في الإمبراطورية الرومانية.

^{٦٠} (David Graeber, The Democracy Project, Penguin books, second edition, London, 2014, p. 158).

^{٦١} يقصد بذلك تلك المحاولات لدى بعض الولايات الأمريكية في فتح الباب للأحزاب الأخرى (الصغيرة) لدخول كونغرساتهم.

^{٦٢} (David Wassel, What if the united states had a parliament? 31.3.2018).

^{٦٣} Join the Coffee party movement . 3/April/2018. من الموقع:

^{٦٤} (روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، المرجع السابق، ص ١٢٩).

^{٦٥} (لاري دايموند، روح الديمقراطية، ت. عبد النور الخرافي، ط ١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤ ص ٤٣).

من حيث المعيار الحزبي. وهذا ما يتحدث عنه (دافيد واسيل - David Wassel) عندما يقول ((تمتلك الولاية الذهبية تظامين أوليين مفتوحين، والذي يطرح جانباً وبالقوة الأحزاب الصغيرة من الظهور في الإقتراع الانتخابي العام)). وفي هذا إشارة واضحة على أن هناك أصوات منتقدة للنظام الانتخابي السائد وطبيعة السلطة التشريعية في العديد من الولايات الأمريكية، ليس فقط من قبل المواطنين العاديين بل لدى المفكرين والمنظرين والباحثين في حقل علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية.

في الحقيقة تعتبر موضوع مشاركة المواطنين من أهم معايير وقواعد تقييم أي نظام سياسي بأنها ديمقراطي أم لا، إذ "عندما يكون هناك مواطنين مستثنين من العملية الديمقراطية" فذلك يعني أن هؤلاء هم الذين فشلوا في الظهور في الحقل السياسي بوصفهم أناس متكاملين، فهم يصرحون عن الخطأ بأن هناك أناس، بدلالة (موضوع ديمقراطي)، يأتون إلى الوجود أو الظهور^{٦٨} وتنتيجة لذلك، وكما يلاحظه (جوديث بينتر - Judith Butler) بقوله ((بأن المتضرعين الذين ليس لديهم سابقة شرعية يصبحون ذي تأثير أو أثر في التحدي أشكال الشرعية الموجودة، بحيث يفتحون الطريق لأشكال جديدة، وأكثر شمولية وجامعاً))^{٦٩} إن أحد أهم مظاهر العجز التمثيلي في الديمقراطيات الراسخة تكمن في عدم تمكن مكونات التعددية السياسية فيها من تحقيق التمثيل الصحيح والتام لكافة أفراد الطبقات والشرائح الاجتماعية والمهنية والإثنية والدينية المتنوعة في برلمانات ومجالس المحلية لمجتمعاتهم، فالأصل في ظاهرة التعددية، وكما بحثت في السابق^{٧٠}، هو الحاجة إلى التمثيل لكافة أو أغلب المكونات الاجتماعية والسياسية والدينية والإثنية في الدولة، في الحياة السياسية ومفرداتها. لكن ما نراه في المرحلة الحالية في هذه الديمقراطيات هو أن مكونات التعددية السياسية لا تمثل، أو بالكاد يمكنها أن تمثل نصف هذا التكوين المتنوع لمجتمعاتهم. ففي فرنسا ورغم كل التقدم الدستوري والتشريعي الحاصل تجاه تحقيق المساواة السياسية الكامل بين الجنسين، والتي بدأت إعطائهم حقوق التصويت المتساوية مع الجنس الآخر، لكن بقيت مكونات التعددية السياسية الرئيسية في هذا البلد، سيما طيف أحزاب وقوى اليمين واليسار الوسط، تعاني من إختلالات واضحة على صعيد مشاركة النساء الفعلية في العمل والنشاط الحزبي، هذا ناهيك عن توليهم المناصب القيادية والمسؤوليات الثانوية في صفوفها. إذ يلاحظ بأن "النساء يُمثَلن فقط (٣٢%) من المنتسبين إلى الحزب الاشتراكي، و(٣٥%) فقط من المنتسبين إلى الإتحاد من أجل حركة شعبية (UMP)، و(٤٠%) من المنتسبين إلى الحزب الشيوعي"^{٧١} وأكثر من ذلك فلا تزال هناك أحزاب وقوى سياسية في فرنسا، تضع حواجز أمام تلك المشاركة الفعلية للنساء في صفوفهن، وذلك حتى مع وجود قوانين عقابية بهذا الخصوص، إذ تفضل الأحزاب الرئيسة دفع الغرامات المفروضة عليها لعدم احترامها قاعدة المساواة بدل ترشيح النساء بالنسبة المطلوبة^{٧٢}.

في الواقع ليس فقط المشاركة السياسية للمواطن في إدارة الشأن العام، تعاني من إشكالية في الديمقراطيات المتقدمة، فهناك إشكالية أخرى، أو مشكلة من نوع آخر، وتتمثل في وجود ما يسميه (روبرت بوتنام - Robert Putnam) بـ (الرأسمال الاجتماعي - social capital)^{٧٣} ويوصفه بأنه "يترك آثاراً سلبية على نوعية الديمقراطية، وتكمن المؤشر الرئيس لهذه الظاهرة في وفرة العضوية في الجمعيات التطوعية أو شحتها، مثل أندية كرة القدم للهواة، أو جمعيات الكورال (الترتيل الكنسي)، و... الخ، فمثلاً شهد معدل العضوية في أندية البولنغ في الولايات المتحدة، إنخفاضاً ملحوظاً بمعدل (٤٠%) بين عامي (١٩٨٠ - ١٩٩٣). ولهذا فهو يرى بأن من شأن أي إنخفاض في هذا الرأسمال أن يقوض حيوية الديمقراطية في العديد من الديمقراطيات الراسخة والثرية"^{٧٤}.

^{٦٨} في الإشارة إلى ولاية كاليفورنيا، حيث يعرف بهذا الاسم.

^{٦٩} David Wassel, What if the United States had a [arliament?]

^{٧٠} بدلاتها المشاركة الحقيقية في إدارة الشأن العام وعملية اتخاذ القرارات السياسية.

^{٧١} Alan Finlayson, p. 124.

Ibid .

^{٧٢} نقلاً عن:

^{٧٣} بهذا الصدد يرجى مراجعة الصفحات المرقمة (٤، ٥، ٦).

^{٧٤} جاك روبرت، المرجع السابق، ص ١٤.

^{٧٥} في الإشارة إلى "العقوبات التي سبق أن نص قانون (٦/حزيران/٢٠٠٠) على فرضها على الأحزاب السياسية التي لا تُقدّم (٥٠%) من النساء للإنتخابات التشريعية، والتي يمكن تشديدها، مع أنها لم تطبق على المخالفين إلا بدءاً من (١/٢/٢٠٠٨)". المرجع نفسه، ص ١٥.

^{٧٦} المرجع نفسه، ص ١٧.

^{٧٧} بصدد تعريف ظاهرة (الرأسمال الاجتماعي) نجد (روبرت بوتنام - Robert Putnam) يقول بأنه ((سمات للتنظيم الاجتماعي كالثقة، والمعايير، والشبكات التي يمكن أن تحسّن فعالية المجتمع، وذلك من خلال تسهيلها للنشاطات المنسقة)). نقلاً عن: غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ت، عفاف البطاينة، ط ١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٣٩.

^{٧٨} المرجع نفسه.

وتشكل العامل الاقتصادي في الديمقراطيات الراسخة هو الآخر، عائقاً كبيراً في عدم تمكن التعددية السياسية في جعل الآلية التشريعية، لكي تكون وسيلة فعالة لتحقيق مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، لاسيما في العقدين الأولين من هذا القرن، فقد خلف الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الآن إقتصاديات هذه الدول أثراً مفاجئاً بحيث أصبح ((عدد المواطنون النافرين من اقتصاد السوق في تزايد مستمر. أضف إلى ذلك أن هؤلاء المواطنين قد صاروا يتحفظون عن الإطار السياسي المناسب لأقتصاد السوق، وعن الديمقراطية أيضاً، وأنهم يشيرون بوجههم عن الأحزاب السياسية، ويتخلفون عن المشاركة في الانتخابات، و يعتزلون المجتمع. فهم يشعرون بأنهم باتوا بلا عون وسند، باتوا يشعرون بأن الدولة تعير إهتماماً للآخرين وليس لهم)).^{٧٦} في الإرتباط بدور العامل الاقتصادي تلك وتأثيره السلبي على التعددية السياسية ومن ثم الآلية التشريعية، في الديمقراطيات الليبرالية عامة، والديمقراطيات الراسخة خاصة، من الضروري الإشارة إلى كيف أن "جوهر الأزمة الاقتصادية الحالية التي تمر بها الدول الرأسمالية المتقدمة، والتي تعود إلى استمرار النظام الرأسمالي العالمي في السير بمنطقه الأساسي ((الذهاب وراء الربح)) والذي دفعه لكي تعتمد على مبدأ ((إنتاج أقل تكلفة))^{٧٧} قد وضع أثراً بالغاً على العلاقة بين الفرد والأحزاب والقوى السياسية الموجودة، بحيث "دفع بالناخب الأوروبي عامة، والناخب في الديمقراطيات الراسخة خاصة، إلى الإبتعاد عن الأحزاب التقليدية الكبيرة، نتيجة لخلق شعور لديهم بأن هذه الأحزاب والقوى قد خزلتهم، و سمحت للإنتقال بالرأسمال إلى الدول الأخرى للإستثمار والتصنيع، وبهذا وضعت حياتهم تحت التهديد المستمر"^{٧٨}.

تمثل تركيبة وحجم السلطة التشريعية أحد المسائل المهمة التي تعترض طريق العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة الرئيسة في الديمقراطيات الراسخة، هذا مايؤكده (دورثي م. بيكلز - Dorothy M. Pickles)، فعند تحليله لأحد أهم إشكاليات عملية التغير التي تواجهها النظام السياسي في بريطانيا بصدد تحقيقها، نجده يقول ((هناك فقط (٦٣٠) عضو في البرلمان البريطاني، لذا فإن أعداد قليلة جداً من (٣٦) مليون من الناخب البريطاني يتوقع إنتخابه. حتى إذا قمنا بشمول ممثلي الحكومات المحلية، فإن عدد المواطنين الذين بإستطاعتهم أن يشاركوا بصورة مباشرة في إدارة الدولة يبقى محصوراً ومحدداً في الواقع في أقلية جد صغيرة. ففي هذه الحالة هل المساحة المقبولة واسعة بشكل كاف ليرضي نسبة كبيرة من المواطنين إذا سئلوا كل خمس سنين لكي يضع (X) ضد اسم المرشح بصدد من منهم على الدوام لا يعرف إلا قليلاً، و أي منهم يمتلك سياسة هي فقط عبارة عن أفكار مشوشة؟))^{٧٩} غلبه وبناءً على ماتقدم نتوصل إلى إستنتاجات عدة، تأتي في مقدمتها تلك التي تقول بأن هناك إشكالية حقيقية في الدول التي تعرف أنظمتها السياسية بالديمقراطيات الراسخة على صعيد عملية تمثيل المواطنين في الهيئات والمجالس المنتخبة فيها، سيما الرئيسة منها أي برلماناتها، هذه الإشكالية ناتجة بفعل عجز وعدم قدرة مكونات التعددية السياسية في هذه الدول، سيما ما تعرف بأحزاب وقوى السلطة، من أن تحقق المشاركة السياسية الحقيقية لأغلبية مواطني هذه المجتمعات، خاصة أفراد الطبقات المحرومة والشرائح الاجتماعية المهمشة والمستبعدة اجتماعياً اقتصادياً، هذه المشاركة التي يجب أن تتمخض عنها عملية تمثيل المواطنين تلك في هذه المجالس والهيئات المنتخبة، تمثيلاً حقيقياً، فهناك وجود قوي للتمايزات الطبقية، وكذلك العرقية والمذهبية، وهذا في جزء كبير منه ترجع إلى هيمنة الإتجاه الداعي في هذه الأنظمة السياسية إلى سطوة وهيمنة اقتصاد السوق الحر، التي تقوم بعملية التهميش والإستبعاد لتلك الطبقات والشرائح الاجتماعية. كذلك تلعب النخب المالية والسياسية المهيمنة على مراكز القرار السياسي في هذه الديمقراطيات، و على مكونات التعددية السياسية، سيما المهمة والسائدة منها في إطار أحزاب وقوى السلطة، تلعب دورها السلبي والمهدد للقيم والمبادئ الديمقراطية الحقيقية، والمتمثلة بهذا الصدد في عملية تمثيل المنتخبين (النواب) لناخبهم بشكل حقيقي وسليم، فهؤلاء النواب في برلمانات هذه الدول بدل من أن يمثلون ناخبهم من المواطنين، يمثلون أحزابهم لدى وصولهم إلى قاعات البرلمانات، ومن ثم يعملون وفقاً لتوجيهات وأوامر تلك الأحزاب والقوى السياسي ونخبها في مؤسسات الحكم الرئيسة، لا بل جماعات اللوبي المختلفة.

المطلب الثاني: العجز التشريعي والإخفاق الدستوري عائقين لأداء للتعددية السياسية للوظيفة التمثيلية

^{٧٦} (أولريش شيفر، إنهيار الرأسمالية، ت. د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٠، ص ١٣).

^{٧٧} (بشير عمرو، صحفي في مؤسسة دوتشي فيلة الإعلامية، قناة (DW)، برنامج (كوادريغا)، يوم (١٩/٥/٢٠١٦).

^{٧٨} (المرجع نفسه).

(يجب الإشارة إلى أن هذا العدد تخصص نهاية (١٩٤٠)، عليه إذا نعرف بأن عدد سكان بريطانيا في وقت الحاضر إزداد أضعاف ذلك، بينما عدد أعضاء مجلس العموم في مكانه، عندئذ يظهر لنا مدى أهمية هذا النقد تجاه هذه الحالة.

^{٧٩} (Dorothy M. Pickles, Intoduction to Politics, third publish 1970, Latimer Trend, London., p. 102).

تعاني المؤسسة التشريعية والقواعد الدستورية في الديمقراطيات الراسخة من إختلالات مكان من الضعف، وذلك لعدم قدرتها على أداء وظائفها الجوهرية بشكل سليم، سيما الوظيفة التمثيلية التي تجسد تحقيق الحقوق والحريات السياسية للمواطنين بشكل عام، وأفراد الطبقات والشرائح المهمشة والمحرومة بشكل خاص. وهذا ماأصبحت بمثابة تحدي وتهديد خطير لجوهر العملية الديمقراطية في هذه الديمقراطيات، عليه تستوجب بحثها في إطار علاقتها بظاهرة عجز مكونات التعددية السياسية فيها من القيام بوظيفتها بخصوص تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية للمواطنين كافة في إدارة شأن البلد.

تمثل نقطة العجز والإستعصاء الرئيسي في المؤسسة التشريعية في الديمقراطيات الراسخة، في أنها متجسدة فيها تأريخياً^{٨١} فالبرلمان البريطاني وفي أوج قوته، لم تكن سلطة أو مؤسسة مستقلة بذاتها، فقد كان "هذا البرلمان لم يكن يلتزم إلا إذا دعاه الملك لذلك، فكان خاضعاً لسلطة الملك وليس لسلطة الشعب، فضلاً عن ذلك، فإنه لم يكن سلطة منفصلة عن الملك، ولكن مجموعة علائقية كاملة مؤلفة أساساً من الملك المجتمع مع الغرفتين اللتين يدعوها للإجتماع، هذا فضلاً عن أن النواب أنفسهم لم يكونوا يمثلون كل الشعب، إنما فقط جسم الناخبين في كل ناحية. أما اللوردات فكانوا يمثلون أنفسهم فقط"^{٨٢} إن هذه المؤسسة الحيوية في العملية السياسية في الديمقراطيات الراسخة وفي سيرورتها الطويلة، لم تصل إلى مستويات تكون فيها تخدم القيم والمبادئ الديمقراطية الحقيقية، إلا جزئياً وتحت ضغط القوى الديمقراطية، أو تبعاً لما تقتضيه مصالح النخب الحاكمة، إذ "إن هذه البرلمانات لا تصنع السياسة ولا تشرع إلا في حدود ضيقة، ففي مجلس العموم البريطاني فإن (٩٧%) من المشاريع التي تقدمها الحكومة تقرر، وتنتفع أعضاء مجلس العموم بفترة إثني عشر يوم فقط لإقتراح مشاريع أنظمة فرعية، وأيام أقل لتعديل أي مشروع نظام. أما البرلمان الفرنسي فيعتقد لمدة أقل من نصف العام، ويمنع الدستور الجمعية الوطنية (المجلس الأدنى) من التشريع في بعض القضايا، بينما يستطيع رئيس الوزراء والحكومة التشريع بالمراسيم"^{٨٣}

بما أن السلطة المؤسسة التشريعية في الولايات المتحدة تهيمن عليها الحزبين الرئيسيين التقليديين في هذا البلد، إذ تتكون معظم نوابها من أعضاء هذين الحزبين، فهذه السمة الرئيسة أعطت هذه المؤسسة ميزة رئيسة تميزها عن نموذجي كل من بريطانيا وفرنسا، عليه فإن عجز وإخفاقاتها تتحملها هذين الحزبين بالدرجة الأولى، هذا إلى جانب دور كل من طبيعة النظام السياسي والقاعدة الدستورية فيها بهذا الصدد. ففي "الواقع أن كل إقتراحات القوانين الهامة تقريباً والتي لم تتمكن من الوصول إلى نهاية الإجراءات التشريعية"^{٨٤} تدين بمصيرها هذا لمعارضته الإيجابية أو السلبية. فإن منطق النظام الأمريكي يفسر بالتأكيد هذه الحصة المهيمنة لمجلس الشيوخ في هذائم النصوص التشريعية^{٨٥} تشكل المجمع الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية أحد العقبات المؤسساتية الرئيسة والمؤثرة في عملية إخفاق المؤسسة التشريعية فيها وعدم تطورها، فبدل من أن تعمل هذه المؤسسة على تنمية وتقوية الحقوق الانتخابية للمواطنين الأمريكيين، نجد بأنها تلعب دوراً تتناقض مع ذلك، ويؤكد (البروفيسور جورج س. إدوارد George C. Edwards) ذلك بقوله "بأن المجمع الانتخابي طريقة أو نهج إنتخابي تنتهك المبادئ الديمقراطية للأكثرية الانتخابية، كذلك أنه يؤدي إلى إنتخاب مرشحين ذوي أصوات قليلة حول قيادة توجهاتهم"^{٨٦} ففي الإنتخابات الرئاسية لعام (٢٠٠٠)، والذي "تأخر مدة (٣٦) يوماً عن يوم الإنتخاب، وعندما كان فقط (٥٤) من قرارات المحكمة الدستورية للولايات المتحدة الأمريكية قد أثرت على إنهاء عملية إعادة الأصوات في ولاية

^{٨١} يقصد بذلك منذ خطوات التأسيس والتكوين.

^{٨٢} في الإشارة إلى أحداث عام (١٦٨٨) وفيه "تمت إستبدال ملك منتم لأسرة "الهانوفر" بملك منتم لأسرة "ستيوارت"، وقد أكدت الثورة بفرض شروط على الملك الجديد، أكدت الثورة نهاية الإستبداد الملكي ورسخت رجحان البرلمان، لكن بقي الملك على قمة البناء السياسي والاجتماعي، وبذلك لم تشكل ثورة ١٦٨٨ فصماً عنيقاً وإنما ساهمت في الإستمرارية". دومنيك شنابر، كريستيان باشوليه، المرجع السابق، ص: ٤٤.

^{٨٣} آلان جوكس، أمبراطورية الفوضى، ت. د. غازي بروط، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٥، ص: ٧٤.

^{٨٤} لورانس غراهام، ريتشارد فاركاس، وآخرون، السياسة والحكومة، ت. د. عبدالله بن فهد عبدالله اللحيان، النشر العلمي و المطابع، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠، ص: ٧٠.

^{٨٥} وأبرز مثال على ذلك، تتمثل في عندما "عجز أعضاء اللجنة المختلطة، في عام ٢٠٠٤، عن إيجاد إتفاق فيما يتعلق بتوزيع الإعتمادات بين مختلف الولايات، فإنهم سجلوا بذلك الفشل للكونغرس، في دورته الثامن بعد المائة، في إستبدال قانون "نقل العدالة للقرن الواحد والعشرين - Transportation Equity Act for the 21st Century Act لعام (١٩٩٨)، والذي أصبح بالياً، بقانون آخر، وبسبب من غياب ميزة "الكلمة الأخيرة" لمجلس النواب، فقد حُسمت هذا الأمر بعد أن هدّت مجلس الشيوخ بتجميد هذا القانون". ميريل موجان - هلفسون، ملاحظات حول الإنتاج التشريعي للكونغرس الأمريكي، القانون العام والعلوم السياسية، مجلة، المرجع السابق، العدد (١)، السنة (٢٠٠٧)، ص: ١٧٠.

^{٨٦} المرجع نفسه.

^{٨٧} (George McKenna, Stanley Feingold, Taking Sides Clashing Views on Political Issues, fifteenth Edition, McGraw Hill Companies, United States of America, 2007. p.38. نقل عن: []

كاليفورنيا، أعطت (جورج دبليو بوش – George W. Bush) الأصوات الانتخابية لتلك الولاية ومن ثم النصر، وذلك بدلاً من أن يكون من نصيب (آل غور) والذي كان له نصف مليون صوت من العدد الوطني^{٨٨}

لكن كان عملية فوز (جورج دبليو بوش) تلك لم تكن فقط نتيجة للدور السلبي للمجمع الانتخابي المذكور أعلاه، بل كانت هناك عوامل أخرى لاتقل خطورة وجسامته من دور هذه المؤسسة، وأهمها تكمن في تنفيذ عمليات تزوير مباشرة وكبيرة قامت بها حكومات ومسؤولي الهيئة الانتخابية في عدة ولايات، أبرزها وأهمها هو ولاية فلوريدا، فقد "أمر مكتب حاكم فلوريدا، جيب بوش، شقيق المرشح الرئاسي الجمهوري، بشكل غير شرعي بمحو أسماء المجرمين من سجلات التصويت^{٨٩} مجرمين حقيقيين خدموا مدة أحكامهم لكنهم حصلوا على الإسترحام، مع الحق بالتصويت وفق قانون فلوريدا، ونتيجة لذلك لم يتمكن (٤٠,٠٠٠) مصوت شرعي (إضافة إلى (٥٧,٧٠٠)، الموجودين على قائمة الإلغاء)، كلهم تقريباً ديمقراطيون، من التصويت^{٩٠} وللسلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرها السلبي والسيء على واقع عمل وأداء المؤسسة التشريعية فيها، والتي تتجاوز حدودها الطبيعية، بل تتعداها إلى مديات أبعد أكثر تأثيراً على العملية الديمقراطية عامة، وهذه المؤسسة بصورة خاصة. فبينما أقرت التعديل الرابع عشر الحقوق الدستورية للمرأة، على سبيل المثال، إلا أننا نجد وبعد قرن من ذلك التاريخ، بأن هذه الحقوق تتم "رفضها أو إنكارها على مدى أكثر من قرن من قبل المحكمة الفيدرالية، إلى عام ١٩٧١ حيث أقرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً بأن المرأة مشمولين في التعديل الرابع عشر^{٩١} لاسيما البند الذي جاء فيها "حماية متساوية في ظل القانون"^{٩٢}

وفي السياق ذاته، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ونظراً لهيمنة الحزبين الرئيسيين على الكونغرس فيها، فإننا نجد المحكمة الفيدرالية تقوم مقام هذه المؤسسة، حيث يتموضع للدفاع عن الحقوق والحريات السياسية المغتصبة أو المنتهكة من قبل هيئات مثل وكالة المخابرات المركزية (CIA) وهيئة التحقيقات الفيدرالية (FBI)؛ ففي قضية المعروفة بـ (الحاكم غريسا – Judge Griesa) تم "تحقيق النصر للحقوق السياسية التي نظمت في رأي المحكمة وللمرة الأولى العديد من الحقوق والحريات، ولسنوات عديدة. إذ وبصيانة هذه الحقوق وتثبيتها، قوتهم القرارات إلى أبعد مدى، وكذلك أعطت سلاحاً جديداً مهماً والذي يمكن إستخدامه من قبل الآخرين في معارك أبعد لإقامة الدعوى ضد مراقبة وإنتهاكات البوليس السياسي"^{٩٣} ومن جهة ثانية وفي إظهار لحالة العجز التي تبنتها بها المؤسسة التشريعية الأمريكية، نشير إلى حالة الإستحواذ التي تمارسها عليها جماعات المصالح الكبيرة المالكة لسلك أو صناعة الإتصالات، باعتبارها عاملاً مهماً آخر من عوامل العجز التشريعي هذا، إذ "إن جزءاً من التشريع المقترح الذي قد يكلف تلك الجهات ٧ ملايين الدولارات على شكل عوائد ضائعة يُحذف في النهاية، وذلك على أثر ضغوط مكثفة تمارسها بكثافة شركات الإتصالات وجماعات الضغط الإعلامية لإنجاز الإتفاقات العالمية المقترحة بشأن "حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وكذلك التحالف الدولي للملكية الذي يتخذ من أمريكا مقراً له – US-based International Intellectual Property Alliance"، جنباً إلى جنب الشركات

Ibid.

^{٨٨} ما يجدر ذكره بهذا الصدد، هو أنه و"نتيجة لعمليات الشطب والألاعيب الخاصة بعمليات التصويت تلك، إن فقدت (آل غور) على الأقل (٢٢,٠٠٠) صوت، في فلوريدا وحده، أي بأكثر من أربعين مرة من الفارق الذي آمن فوز منافسه (بوش)". غريغ بالاست: أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها، مركز التعريب والبرمجة، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص: ٥٩.

^{٨٩} تجدر الإشارة إلى أن "نائب الرئيس آل غور: المرشح المنافس عن الحزب الديمقراطي لمرشح الحزب الجمهوري (جورج دبليو بوش)، كان سائراً في طريقه إلى النصر بكل سهولة في فلوريدا لو لم تطرد الولاية حوالي (٦٦,٠٠٠) مواطناً من قوائم المصوتين، منذ خمسة أشهر بحجة أنهم مجرمون سابقون، لم يكونوا كلهم مجرمين سابقين. معظمهم كانوا ببساطة مذبنيين لكونهم أمريكيين أفارقة". الأوبزيفر: لندن، ٢٦/٢/٢٠٠٠. نقلاً عن: المرجع نفسه، ص: ٢٧.

^{٩٠} المرجع نفسه، ص: ٢١.

^{٩١} لقد تمت هذا التعديل في عام (١٨٦٨).

^{٩٢} لكن الغريب في الأمر هو عندما "صدرت المحكمة العليا رأيها حول حق الإجهاض في (١٩٧٣)، فالحكام تراجعوا، ورفضهم هذا قد بنيت على أساس حكمهم (لكن الغريب في الأمر هو عندما "صدرت المحكمة العليا رأيها حول حق الإجهاض في (١٩٧٣)، فالحكام تراجعوا، ورفضهم هذا قد بنيت على أساس حكمهم Jack Barnes, The Clintons anti – working – class record, Pathfinder Press, United States of America, 2016, p. 41. فقط قبل عامين من إقرار حماية متساوية للمرأة في ظل القانون".

Ibid.

^{٩٣} لا بل وفي أحيان عديدة، تحدث العكس، أي بدل من أن تقوم السلطة التشريعية في الولايات المتحدة بإخضاع ومراقبة النشاطات والممارسات التي تمارسها (نجد بأن "عمليات هذا المكتب تقف من وراء قوانين تتم تمريره من قبل الكونغرس، كذلك الأحكام الذي يتناولها المحكمة FBI مكتب التحقيقات الفيدرالية) مجرمين سابقين. معظمهم كانوا ببساطة مذبنيين لكونهم أمريكيين أفارقة". الأوبزيفر: لندن، ٢٦/٢/٢٠٠٠. نقلاً عن: المرجع نفسه، ص: ٢٧.

pp. 103.104.

Larry Seigle, Farrell Dobbs, Steve Clark

^{٩٤} في الإشارة إلى شركات صناعة الاتصالات أو المؤسسات الإعلامية الكبيرة في هذا البلد.

الكبرى مثل "أميركا أون لاين تايمز" و"مايكروسوفت"، وكان الكونغرس الأمريكي قد مدد آجال حقوق النشر إحدى عشرة مرة في الأربعين سنة الماضية"^{٩٨}

يظهر مما تقدم بأن كل تلك الخروقات الفاضحة والمنتهكة لحقوق المواطنين، لا بل مواد دستورية و تعديلاتها، قد جرت وحدثت دون أن تتحرك الكونغرس ساكناً تجاهها، هذا ما تؤكد مدى عجز المؤسسة التشريعية في هذا البلد في العمل على متابعة تنفيذ تعديل دستوري مهم يقر فيها الحقوق الدستورية لفئة مهمة من المجتمع، سيما وأنه تمت خرقها وانتهاكها وعدم إحترام تطبيقها على مدى أكثر من قرن، ذلك دون أن تتمكن السلطة التشريعية فيها من عمل شيء تجاه ذلك الخرق الواضح. والذي يفسر ظاهرة النفوذ القوي وإستحواذ تلك الجماعات والنخب المالية والسياسية على الكونغرس الأمريكي، تتمثل في وجود حزبين مهيمنين على مؤسسات الحكم الرئيسية، والمؤسسة التشريعية بصورة خاصة، قد أخلت الطريق لظهور صيغ وأشكال متناقضة لجوهر العملية الديمقراطية، هذه الصيغ بحثه (ميريل موجان - هلفسون - Murielle Mauguin- Helgeson)، وحددته في التقنيات الثلاثة التالية^{٩٩}

الأول - المقايضة - Logrolling)، وتلجأ إليها في حالة إقتراحات القوانين الثانوية، وترجع إلى أنه ونظراً لأن البرلمانيين جميعاً في الكونغرس ليس لديهم جميعاً بالطبع نفس الأولويات التشريعية، ولا يولون جميعاً إهتماماً متساوية بمختلف النصوص المناقشة. وعليه فإن بإمكانهم، بشكل طبيعي وضمن منظور حصولهم على خدمات بالمقابل، تحويل دعمهم إلى مبادرة لم يكونوا بالضرورة يعترضون الدفاع عنها.

الثاني - الاتفاق على رزمة مواضيع دفعة واحدة - apackaging، وهذه التقنية تكمن في الجمع بين إجراءات مثيرة للنزاع، وتدابير شعبية في قانون واحد. وهذا المزج بين المرّ والحلو يضع البرلمانيين أمام مأزق حقيقي: إما رفض المجموع الذي قدّم على هذا النحو، والتخلي في الوقت نفسه عن عناصره الأكثر جاذبية، أو القبول بالرزمة مع التنازل لبعض المعتقدات.

الثالث - تأمين مكاسب الأنصار - Pork- barreling، وتكمن هذه التقنية في إدراج مشاريع في النص المثير للنزاع تستهدف دوائر خاصة يمكن للبرلمانيين المعنيين التخلي عنها، وهذه التقنية التي تسمى أيضاً بتقنية شراء الأصوات، والتي وضعتها الكونغرس منذ نهاية القرن (١٨)، يمكن أن تعطي صورة سلبية إلى حد ما عن طريقة إنتاج القانون الأمريكي، والفاعلين التشريعيين.

يظهر مما سبق، بأن العجز التشريعي والدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية ترجع في جزء منه إلى تلكم التقنيات، التي تقف مباشرة من وراء تحول أغلب النواب في هذا البلد من تمثيل وتحقيق مطالب ناخبهم (المواطنين)، إلى الإمتثال لمطالب النخب السياسية، والمالية منها بصورة خاصة. وذلك دلالة قوية على ضعف وإخفاق الوظيفة التمثيلية لدى نواب دينكم الحزبين الرئيسيين. وهذه في الحقيقة هي خلاف المنطق والمبدأ النظري من أن مكونات التعددية السياسية في هذه الديمقراطيات، وفي حالة وصولهم إلى السلطة السياسية، تصبح لديهم الإمكانيات والوسائل الرسمية (الشرعية) والتشريعية في إزالة العراقيل والعقبات الموجودة أمام التحقيق الفعلي والسليم لمبادئ وقيم الديمقراطية، ومنها على سبيل المثال القضاء على بؤر الفساد السياسي والإداري، وإجراء إصلاحات عميقة وجذرية في المؤسسة الانتخابية، بحيث تصبح من الممكن إجراء عمليات تصويت نزيهة في إنتخابات خالية من ممارسات وأعمال التزوير والخروقات الأخرى. كذلك فإن وجود سلطة تشريعية في هذا البلد تهيمن عليها حزبين رئيسيين، وبقاء الأحزاب والقوى السياسية الأخرى فيها خارج هذه المؤسسة الحيوية، حيث أن حالة التعددية السياسية في الولايات المتحدة لا تزال تسود وتجري خارج عملية إتخاذ القرارات السياسية، عليه فإن وجود تعددية سياسية نشطة وفاعلة تساعد كثيراً في سد الطريق أمام الجماعات المالية والشركات التجارية واللوبيات و... إلخ، لكي تفعلون ما يشاؤون من إصدار للتشريعات أو إجراء تعديلات على القوانين وفقاً لمصالحهم الشخصية أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، هذا الشيء الذي يتناقض تماماً مع وجود سلطة تشريعية تمثل أغلبية الناخبين الذين صوتوا لإنتخاب نوابها.

إن دراسة طبيعة المؤسسة التشريعية الموجودة في هذه الديمقراطيات، ومن ثم طبيعة ونمط العلاقة بين هذه المؤسسة ومؤسسات حكم الرئيسة الأخرى، تشير بأن العملية الديمقراطية في هذه الدول لم تفلح في تكوين وإنتاج مؤسسة تشريعية أو برلمانات فعالة ونشطة قادرة على التمثيل الصحيح والحقيقي الفعال للمواطنين في هذه المجتمعات، تمثل نموذجي بريطانيا وفرنسا، أمثلة بارزة وحية في هذا الشأن، إذ تعاني الأخير وبسبب من الشكل السائد لنظامها السياسي والذي هو نظام شبه رئاسي، من وجود مؤسسة

^{٩٨} مايكل إدواردز، المرجع السابق، ص ١١٧.

^{٩٩} ميريل موجان - هلفسون، المرجع السابق، ص ١٧٢-١٧٥.

تشريعية ضعيفة، بل ونصف مشلولة، بحيث جعلت من نمطها التعددي السياسي العريق و المتسم بالوفرة، حالة غير مجدية وغير مؤثرة على العملية الديمقراطية فيها، ونقصد بذلك لم تصبح البرلمان في هذا البلد منبراً أو مجالاً لتنشيط التعددية السياسية فيها.

تعطي الحالة في بريطانيا، واقعاً مماثلاً لما هو سائد في المؤسسة التشريعية للولايات المتحدة، لكن الصعود التدريجي لأحزاب المعارضة إلى برلمان الأول، جعلته تختلف عنها في نقطة مهمة، وتتمثل في "حق نواب أحزاب المعارضة لوضع جدول العمل لعشرين جلسة من جلسات المجلس في السنة. وبالتأكيد تستطيع هؤلاء النواب إستغلال هذه الجلسات لمناقشة الحكومة في القضايا الشائكة، ومع أنّ هذه المناقشات لا تؤثر كثيراً على أعضاء مجلس العموم في تصويتهم، لكن تجعل أعضاء السلطة التنفيذية مسؤولين عن أعمالهم". وفي هذا إشارة واضحة على دور وتأثير التعددية السياسية في تنشيط وتعزيز عمل و قدرة السلطة التشريعية، والتي يلعب دورها في تحقيق عملية تمثيل أحسن للمواطن الناخب. في السياق ذاته، وإرتباطاً بهذا المأزق الذي تعيشه المؤسسة التشريعية، أو حالة الوهن وشبه الشلل التشريعي في فرنسا، نجد (دومينييك روسو - Dominique Rousseau) يتحدث عنها عندما يكتب بأن "من (أول نيسان ٢٠٠٧ وحتى ١٥/١) من نفس العام، لم يصدر سوى (٧) قرارات، وأنّ واحد فقط من هذه القرارات كان حول القانون الأساسي، و واحد فقط أيضاً عن طلب إسقاط تشريعي، وتفسير هذا النقص في القرارات هو في تطبيق متوالية إنتخابية أوقفت الإنتاج التشريعي".^{١٠٠} لكن وفي نظر وقناة (دومينييك روسو) فإنّ سيادة النظام شبه الرئاسي في هذا البلد، ساعد على تعويض ذلك النقص والفراغ في المؤسسة التشريعية، والذي تشكل عجزاً تشريعياً واضحاً في هذه الدولة، فقد جرى التعويض عن هذا النقص بالكثافة السياسية للقوانين التي خضعت لرقابة المجلس، وهذه القوانين جاءت كتنفيذ للوعود الإنتخابية التي قطعتها الرئيس الفرنسي حينها، وكلها كانت من إقتراحه ودافع عنها شخصياً على طريقة التقاليد التشريعي المباشر لعوده الإنتخابية "بالقطع"^{١٠١}:

إلى جانب ذلك العجز للمؤسسة التشريعية الفرنسية والتي مصدرها الرئيسي هو الدستور الحالي لها، تمثل القوانين الإنتخابية الصادرة من لدن هذه المؤسسة نفسها، هي الأخرى عقيات رئيسية أمام تنشيط التعددية السياسية في هذا البلد، فقد أصبحت "تسديد نفقات الدعاية الذي لا يستفيد منه، تطبيقاً للمادة (١٦٧-١) من القانون الإنتخابي، إلا المرشحين الذين حصلوا على (٥٠%) على الأقل من الأصوات، وهذا ما يدفع بهؤلاء الذين يعتزمون الترشح للإنتخابات البرلمانية، لكن غير متأكدين من تجاوز هذه النسبة، عدم القيام بمجازفة مالية".^{١٠٢} والحالة ذاتها نجدها في بريطانيا، فالنظام الإنتخابي السائد فيها تقف عقبة أمام نمو وتقوية التعددية السياسية فيها، إذ أنّه وبالرغم من أنّ التحالف الذي شكله كل من الحزب الإشتراكي و حزب الأحرار للمشاركة في الإنتخابات طوال عقد (١٩٨٠)، ومع أنّها حصل على أكثر من (٥/١) الأصوات في تلك الإنتخابات، إلا أنّ النظام الإنتخابي البريطاني لم يمنحهم قوة مماثلة داخل السلطة التشريعية "في الواقع، هناك العديد من الإنتاج التشريعي للبرلمان الفرنسي، والتي تشكل حاجز وحجر عثرة أمام إزدهار وتنشيط ظاهرة التعددية السياسية، ومنها نشير، وعلى سبيل المثال، إلى قانون (١١/١ آذار/١٩٨٨)، فوفقاً لهذا القانون "أصبحت المساعدة العامة للأحزاب السياسية تمكنها من الإستفادة من مخصصات طوال الدور التشريعي، يُمنح نصفها تبعاً لنتائج الإنتخابات التشريعية العامة بشروط، ونصفها الآخر تبعاً للمقاعد التي تمّ الحصول عليها في المجلسين. لكن أنّ إلقاء نظرة على مدى الطويل على هذه المخصصات، توصلنا إلى ملاحظة هامة، تتمثل في بقائها ثابتة منذ عام (١٩٩٣)، حيث كانت تبلغ في ذلك الحين (٥٨٠) مليون فرنك، أما الآن فتبلغ (٧٣،٢) مليون يورو".^{١٠٣}

وعلى صعيد آخر، تلعب الدساتير في هذه البلدان دوراً مهماً لعمل المؤسسة التشريعية فيها، فمثلاً وفي وقت كانت "البرلمان الفرنسي وفي ظل الجمهورية الرابعة تتمتع بنفوذ وسلطات أكبر على السلطة التنفيذية، جاءت الجمهورية الخامسة، لتجرد هذه المؤسسة من

^{١٠٠} لورانس غراهام، ريتشارد فاركاس، وآخرون، المرجع السابق، ص ١٧١، ١٧٢.

^{١٠١} وهو أستاذ في جامعة (مونبلييه) وعضو المعهد الجامعي في فرنسا.

^{١٠٢} دومينييك روسو، وقائع القضاء الدستوري ٢٠٠٧، القانون العام وعلم السياسة، المرجع السابق، العدد (١)، سنة (٢٠٠٨)، ص ١٦١، ١٦٢.

^{١٠٣} يقصد بذلك المجلس الدستوري في هذا البلد.

^{١٠٤} دومينييك روسو، المرجع السابق، ص ١٦٢.

^{١٠٥} في الإشارة إلى دستور الجمهورية الخامسة.

^{١٠٦} جان بيار كامبي، تمويل الحملات الإنتخابية في عام ٢٠٠٧، القانون العام وعلم السياسة، المرجع السابق، العدد (١)، السنة (٢٠٠٧)، ص ٢٨.

^{١٠٧} وكماثال على ذلك نشير إلى أنّه وفي "إنتخابات ١٩٩٢، فاز تحالف الأحرار والإشتراكيين بنسبة (٢٠%) فقط أقل من حزب العمال، ومع ذلك فقد حصل الأخير على

مقاعد في البرلمان البريطاني أكثر من عشر مرات من هذا التحالف". لورانس غراهام، ريتشارد فاركاس، وآخرون، المرجع السابق، ص ١٤٢.

^{١٠٨} المرجع نفسه، ص ١٤٠.

^{١٠٩} يقصد بذلك عام (٢٠٠٧).

^{١١٠} جان بيار كامبي، المرجع السابق، ص ٢٩.

تلك السلطة، إذ "أصبح بموجب هذا الدستور لرئيس الوزراء الحق في الدعوة إلى دورة إنعقاد خاصة، كذلك أصبحت سلطاتها في التشريع محدودة بمواضيع عينها الدستور، وفي مواضيع أخرى فإن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم"^{١١١}. وفي هذا إشارة واضحة إلى أن الدستور الفرنسي الحالي جمعت القسم الأعظم من العمل التشريعي لبرلمان هذا البلد لصالح الحزب الذي يقود الحكومة، وهذا ما يشكل أحد أهم مظاهر العجز التشريعي في هذا البلد، والذي تقف من وراء ضعف الأداء التمثيلي لمكونات التعددية السياسية الذين يشكلون كتل المعارضة في برلمانها. وللفساد ونظراً لتأثيرها السلبى الكبير والهدام على العملية الديمقراطية^{١١٢} حيث تعتبر من العوائق الرئيسة والمهمة أمام تحقيق الديمقراطية وصمودها في أكثر من دولة ديمقراطية ومن ضمنها الديمقراطيات الراسخة. في الإرباط بذلك وبسبب من تلك الأهمية لعامل الفساد، نجد (هانك جونستون) يقول ((إن الفساد داخل مؤسسات الدولة يعتبر عائقاً أمام التطبيق العادل للحقوق المدنية ودرجة إستجابة القادة لمطالب المواطنين، فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية العالمية عام (٢٠٠٨)، جاءت كندا، في المرتبة التاسعة، وبريطانيا في السادسة عشرة والولايات المتحدة في المرتبة الثانية عشرة^{١١٣} أقيماً يتصل بالإنفتاح وشفافية الحكم)).^{١١٤} عليه تشكل الفساد السياسي في هذا السياق عاملاً مهماً في هذا الصدد، وذلك من خلال لعب دوره السلبى للغاية في عمل المؤسسة التشريعية ومؤسسات الحكم الرئيسة الأخرى، بجعلهم مؤسسات غير نشطة وقاصرة من أن تحقق مطالب ومصالح المواطنين بشكل سليم وحقيقي. وبهذا فإنها تدخل في تناقض صارخ مع المواطنين الذين هم المرجع الرئيس لتكوين هذه المؤسسة، وهذا التناقض تولده مكونات التعددية السياسية، فنتيجة لـ"تمكن الأحزاب السياسية لموارد على درجة من الضخامة والإستقلالية عن مساهمة أعضائها الطوعية، أن يتيح لتلك الأحزاب من إختيار المرشحين للإنتخابات وتضمن نجاح عدد منهم، جاعلة بهذا من مبدأ الأختيار الحر للقادة من قبل المحكومين موضوع سخريه"^{١١٥}. ونتيجة لذلك فقد تصبح المؤسسة التشريعية في وهن أكبر، لا بل وتصاحبها العجز الحقيقي، من أن تلعب دورها الحقيقي كهيئة تمثيلية منتخبة من قبل المواطنين.

تجدر الإشارة إلى أن هناك حالات أخرى من العقبات والإشكاليات أمام تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية للمواطن والتمثيل في الهيئات والمجالس المنتخبة والقاعدة الدستورية السليمة، في هذه الديمقراطيات ويتمثل في كون، أو بالأحرى في تحول بعض الهيئات وأجهزة الحكم فيها إلى أجهزة قمعية تقوم بأعمال بطش والملاحقة لفئات وشرائح معينة من المجتمع، مما تجدر الإشارة إليها وفيما يخص هذا النوع من العقبة والتي تسود وبمستويات قياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها غالباً ما تعتبر "إنها عراقيل سياسية للأنظمة حماية مؤثرة لتلك التهديدات من قبل إعتداءات الحكومة، وكذلك إستقلالية عامة لفعالية الطبقة العاملة لرفع وتحسين مصالح الناس العاملين"^{١١٦} عليه وبناءً على ماتقدم يمكن الوصول إلى عدة إستنتاجات رئيسة، منها أن إختلاف الأحوال في طبيعة المؤسسات الدستورية لكل من دول الديمقراطيات المتقدمة، قد جعلت نماذج وحالات العجز التشريعي والدستوري تختلف بين كل واحد من هذه الدول، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب كل من المحكمة الفيدرالية والمحكمة العليا إلى جانب الكونغرس بوصفها السلطة التشريعية الرئيسة في هذا البلد، دوراً رئيساً في إبقاء الإختلالات في التطبيق الحي والحقيقي للديمقراطية، فهناك تعديلات دستورية لم تتم الأخذ بها وتنفيذها على مدى أكثر من قرن من قبل المؤسسات القضائية الرئيسة في هذا البلد كالمحكمة الفيدرالية والمحكمة العليا، هذا إلى جانب محاكم الولايات. ونستنتج أيضاً بأن طبيعة التعددية السياسية في الديمقراطيات الراسخة تحمل في طياتها خبيصة جوهرية يمكن إعتبارها من أحد الأسباب الرئيسة في عدم تحقيق الديمقراطية الحقيقية، سيما في الجزء المهم والرئيسي منها والمتعلقة بعملية إتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الشأن العام من قبل الأغلبية، أو الأكثرية الساحقة من المواطنين. إذ أن النظام السياسي سواء أكان تعددي تام مثل حالة فرنسا، أو تعددي جزئي حالة بريطانيا، أو سيادة نظام الحزبين، لا يمكنها ولا يفسح المجال الحقيقي لتطبيق هذه الخاصية الرئيسة للديمقراطية.

^{١١١} (لورانس غراهام، ريتشارد فاركاس، وآخرون، المرجع السابق، ص ١٧١).

^{١١٢} "فقد اعتمدت" (مركز فريدم هاوس) الذي يصنف دول العالم في ضوء عدد من المعايير الديمقراطية المختلفة، معياري مدى وجود الحقوق السياسية للمواطن والحريات المدنية في دولة توصف بأنها ديمقراطية أم لا، من المعايير المهمة في تصنيف الدول تلك. هانك جونستون، الدول والحركات الاجتماعية، ت. أحمد زايد، ط ١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٣١.

^{١١٣} "وتأتي كل من" سويد ونيوزيلندا والدانمارك، في المرتبة الأولى فيما يتصل بالإنفتاح وشفافية الحكم". هانك جونستون، المرجع السابق، ص ٣٢.

^{١١٤} (المرجع نفسه).

^{١١٥} (آلان تورين، المرجع السابق، ص ٩٩، ١٠٠).

^{١١٦} (يقصد بذلك الوسائل التي تستخدمها الطبقة الحاكمة في هذا البلد ومن خلالها تقوم بسبر غور الحركات العمالية ومن ثم تمزيقها وتدميرها).

^{١١٧} (Larry Seigle, Farrell Dobbs, Steve Clark, p. 14).

الإستنتاجات:

في ختام هذا البحث نتوصل إلى عدة إستنتاجات، يمكن تلخيص أهمها في الآتي:-

١- ترجع نشوء ظاهرة التعددية إلى الطبيعة التعددية للمجتمعات، وتكمن أساس هذه الطبيعة في حالة التنوع والإختلاف التي تتكون منها المجتمعات البشرية منذ ظهورها. فالتنوع والإختلاف اللغوي والقيمي ينتج منها التعددية الثقافية، والتعدد الإثني ينتج منها التعددية الاجتماعية، أما التنوع الاجتماعي الاقتصادي فينتج منها التعددية السياسية، وعندما تصل التناقضات بين مكونات الأخيرة (التعددية الاجتماعية) وإستمرار هذه التناقضات، ينشب بينها النزاعات الاجتماعية، التي تطور لتظهر وتنشأ الأحزاب والقوى السياسية، التي هي أساس وجوه ظاهرة التعددية السياسية.

٢- تحتاج قيام الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم، وجود عناصر رئيسة تأتي في مقدمتها وجود العملية الانتخابية ومكونات التعددية السياسية، ومن ثم السلطة التشريعية، وهذا كله جاءت بفعل التحولات الجزرية التي أحدثتها الحداثة السياسية، ومنها قيام مؤسسات الحكم الرئيسية على أساس التقويض التي تعطيها المواطنون لمن يريدونهم أن يكونوا ممثلهم في الحكم، أو بعبارة أدق ضرورة إنتخاب الحكام والمسؤولين الرئيسيين ونواب الشعب من المرشحين الذين ينتخبهم الشعب، أو الأكثرية منه، ومن هذه العملية ظهرت الديمقراطية التمثيلية.

لكن الديمقراطية التمثيلية واجهت وفي خضم سيرورتها التاريخية الحديثة والمعاصرة، العديد من الصعوبات والمعوقات، أدت إلى عملية مراجعتها على أسس فكرية ونظرية، وبهذا أهتمت أكثر المفكرين والمنظرين في عصرين الحديث والمعاصر بهذا المفهوم وإشكالياته والصعوبات التي تعترض طريق تطبيقها الفعلي. هذا ماأدت إلى ظهور أشكال وصيغ أخرى جديدة، ومنها الديمقراطية التعددية، و الديمقراطية التشاورية، والتوازنية... وغيرها من المفاهيم.

٣- تمثل الوظيفة التمثيلية التي تجسدها السلطة التشريعية والمجالس والهيئات المنتخبة الأخرى، في الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، جوهر وعماد العملية الديمقراطية، بوصفها منهاجاً وأسلوباً لتجسيد مشاركة المواطن الحقيقية في عملية إتخاذ القرارات السياسية الملزمة على الجماعة. وبما أن المبادئ الحيوية للديمقراطية، لاسيما المشاركة السياسية للمواطن تدخل في ارتباط وثيق مع مكونات التعددية السياسية، لذلك فإن أهم بؤار العجز والفشل لدى هذه المكونات تتمثل في أنهم لم تتجسّد في أن يمثلوا كافة مكونات مجتمعاتهم، على صعيد الديمقراطية الراسخة، ومن ذلك نتجت ظاهرة إبتعاد المواطن، أو نسبة كبيرة منهم من عملية إتخاذ القرارات السياسية التي تخص مجتمعاتهم، وهذا مايعكس بدوره العجز التمثيلي لبرلمانات في هذه الدول.

٤ - لقد أدت حالة العجز التمثيلي تلك، والتي تقف من ورائها، بدرجات رئيسة، مكونات التعددية السياسية التقليدية، أو مايعرف بأحزاب وقوى السلطة، الى ظهور حركات وجماعات سياسية جديدة، منها الحركات الإحتجاجية والجماعات السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. وهذه التشكيلات السياسية الجديدة، بدأوا يفكرون بإيجاد بدائل مناسبة وفعالة لعملية التمثيل تلك، وفي مستوى قمة نظام الحكم التمثيلي.

٥- تكتنف المؤسسة التشريعية في الديمقراطيات التمثيلية عموماً، والديمقراطيات الراسخة خاصة، العديد من مكامن الضعف والفقر في أداء وظيفتها الأساسية، والتي تتمثل في التمثيل الحقيقي للمواطنين، بحيث تمخضت عنها وجود برلمانات ضعيفة تعاني من الفشل والعجز الحقيقيين في أداء مهمتها الأساسية. تشكل الفساد السياسي من أهم العوامل هذا الفشل والعجز لهذه المؤسسة الحيوية الديمقراطية، وهذا الفساد السياسي ناتج من ممارسات وعمليات تقوم بها مكونات التعددية السياسية الرئيسية، لاسيما أحزاب وقوى السلطة، وتتمثل جوهر هذا الفساد في حصول هذه المكونات للتعددية السياسية، على مبالغ مالية ضخمة بحيث يتمكنون من خلالها من إختيار مرشحين في الإنتخابات وفقاً لتوجهاتهم ومصالحهم، وبعيداً عن التوجهات ومصالح المواطنين، بما فيها قواعدهم الحزبية، من مؤيديين وأعضاء، ومن ثم تمكنهم من ضمان فوز عدد من هؤلاء المرشحين. تمثل طبيعة ونوع النظام الإنتخابي السائد في هذه الديمقراطيات عاملاً آخر من العوامل الرئيسية في ظاهرة العجز والتخبط التشريعي والدستوري، أمام عملية تنمية وصمود الديمقراطية في الديمقراطيات الراسخة، وأبرز مثال على ذلك هو المجمع الإنتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تنتهك هذه المؤسسة المبادئ الديمقراطية لأكثرية إنتخابية، لاسيما وأنها تقوم أو تساعد على إنتخاب مرشحين ذوي أصوات قليلة حول قيادة توجهاتهم.

٦- وتشكل عدم قيام السلطة القضائية في هذه الديمقراطيات عاملاً آخر بهذا الصدد، من عوامل العجز والتهافت التشريعي والدستوري، فعلى سبيل المثال قامت السلطة القضائية والمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الأخذ بقرارات والقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية فيها، لا بل وإنتهاك تلك القرارات والقوانين، دون أن تتمكن السلطة التشريعية من الرد على ذلك وإيقاف تلك المؤسسة القضائية الرئيسة من إنتهاكاتها تلك، وجعلها تحترم وتنمثل للحقوق الدستورية للمجتمع.

المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية

- ١- آلان تورين، ما الديمقراطية، عيود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠.
 - ٢- آلان جوكس، أمبراطورية الفوضى، ت. د. غازي بزو، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٥.
 - ٣- أندرو هيوود، النظرية السياسية - مقدمة، ت. لبنى الريدي، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
 - ٤- أولريش شيفر، إنهيال الرأسمالية، ت. د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٠.
 - ٥- جون س. درايزك، باتريك دنلي، نظريات الدولة الديمقراطية، ت. هاشم أحمد محمد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
 - ٦- خالد العبيوي، مشكلات ديمقراطية، ط١، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٥.
 - ٧- دومنيك شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة، ت. سونيا محمود نجا، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.
 - ٨- روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ت. سعيد محمد الحسنية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤.
 - ٩- روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ت. د. علاؤزبد، ط١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣.
 - ١٠- ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ت. رشا جمال، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
 - ١١- د. العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية إنتخابات بدون ديمقراطية، ت. د. محمد شيا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
 - ١٢- غريغ بالاس، أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها، ت. مركز التعريب والبرمجة، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.
 - ١٣- غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ت. عفاف البطاينة، ط١، المركز العربي للبحوث و دراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.
 - ١٤- فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ت. د. محمد عرب صاصيلا، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤.
 - ١٥- كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، ت. د. حيدر حاج اسماعيل، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣.
 - ١٦- لاري دايوموند، روح الديمقراطية، ت. عبدالنور الخراقي، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤.
 - ١٧- د. ماجد مورييس إبراهيم، سيكولوجية الديمقراطية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦.
 - ١٨- مايكل إدواردز، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ت. عبدالرحمن عبدالقادر شاهين، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.
 - ١٩- د. محمود محمد خلف، د. أمحمد مصباح عيسى، الديمقراطية في سويسرا، ط١، أكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس، ٢٠٠٣.
 - ٢٠- مورييس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ت. د. جمال الأناسي، د. سامي الدروبي، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
 - ٢١- هانك جونستون، الدول والحركات الاجتماعية، ت. أحمد زايد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨.
- ثانياً: البحوث والدراسات:
- ٢٢- د. سعددين إبراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ط١، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩.
 - ٢٣- علي خليفة الكواري، سعيد زيداني، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
- ثالثاً: الدوريات والقنوات الفضائية

- ٢٤- جان بيار كامبي، تمويل الحملات الانتخابية في عام ٢٠٠٧، القانون العام وعلم السياسة، المرجع السابق، العدد (١)، السنة (٢٠٠٧).
- ٢٥- ميريل موجان – هلفسون، ملاحظات حول الإنتاج التشريعي للكونغرس الأمريكي، القانون العام و العلوم السياسية، مجلة، المرجع السابق، العدد (١)، السنة (٢٠٠٧).
- ٢٦- دومينيك روسو، وقائع القضاء الدستوري ٢٠٠٧، القانون العام وعلم السياسة، مجلة، العدد (١)، السنة (٢٠٠٨).
- ٢٧- بشير عمرون، صحفي في مؤسسة دوتشي فيلة الإعلامية، قناة (DW)، برنامج (كوادريغا)، يوم (١٩/ ٥/ ٢٠١٦).
رابعاً: المصادر باللغة الإنجليزية:-
28. Alan Finlayson, Democracy and Pluralism, Routledge Taylor&Francis Group, New Yuork, 2010.
29. David Miller, Political Philosophy, first published, Oxford University press, New York ,2003.
30. David Graeber, The Democracy Project, Penguin books, second idition, London,2014.
31. David Wassel, what if the united states had a parliament?.31.3.2018. Join the Coffee party movement -
32. Dorothy M. Pickles, Intoduction to Politics, third publish 1970, Latimer Trend, London.
33. George Mckenna, Staney Feingold, Taking Sides Clashing Views on Political Issues, fifteenth Edition, McGraw Hill Companies, United States of America ,2007.
34. Jack Barnes, The Clintons anti – working –class record, Pathfinder Press, United States of America,2016.
35. Larry Seigle, Farrell Dobbs, Steve Clark, 50 Years of covert operations in the US, Pathffinder Press, 2014.
36. Ludwig von Mises, Liberalism The Classical Tradition, five editions, Liberty Fund, Inc, 2005.
37. Peter Harris, Ben Reilly, Democracy and Deep-Rooted Conflict, Institute for Democracy and Electoral Assistance, second published, Stockholm, 2003.